

نمط الإفصاح المحاسبي وعلاقته بمستوى الإفصاح
عن المسؤولية الإجتماعية للشركة وأدائها المالي
(دراسة امبريقية على الشركات السعودية)

د/ خالد سعيد بركات

استاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

Accounting Disclosure Pattern and its Relationship with Disclosure
Level for CSR and its Financial Performance
(An Empirical Study on Saudi Companies)

ملخص البحث

والاداء المالي، و٣) ان هناك علاقة طردية بين درجة تطور نمط ومستوى الإفصاح الاجتماعي، مما قد يشير الى ان الشركات السعودية - في سبيل تحسين أدائها المالي- قد تعمد الى تبني انماط افصاح محاسبي اجتماعي اكثر تطوراً (الكمي، النقدي) كلما كان مستوى افصاحها الاجتماعي مرتفعاً، واقل تطوراً (الوصفي) كلما كان مستوى افصاحها الاجتماعي منخفضاً.

إن النتائج التي توصل اليها البحث الحالي ينتظر أن تمهد الطريق لدراسات وضعية وقياسية مستقبلية تستهدف التركيز على الكيف وليس الكم فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي الاختياري بصفة عامة والاجتماعي بصفة خاصة، بالإضافة الى أنها تلفت الانتباه الى أهمية نمط الإفصاح المحاسبي ودرجة تطوره في التأثير على مضمون الرسالة المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، وان اختيار نمط محدد للإفصاح الاجتماعي لا يتم بشكل عشوائي بل يكمن ورائه دوافع اقتصادية، وهو ما يفتح الطريق امام آفاق بحثية جديدة تركز على هذا الجانب.

الكلمات الدالة: مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة، انماط الإفصاح المحاسبي، الاداء المالي.

هدفت الدراسة الى تقديم دليل تجريبي من بيئة الاعمال السعودية يسهم في توصيف العلاقة بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات (وصفي، كمي غير نقدي، نقدي) ومستوى افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية وادائها المالي. لتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختبار ثلاث فرضيات بحثية تتولى استكشاف العلاقة بين هذه المتغيرات في ظل وجود ستة متغيرات ضابطة هي: الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول، تركيز الملكية، نسبة المديونية، الربحية، حجم الشركة، ونوع الصناعة، واستند بشكل اساسي في تطوير الفرضيات وتحديد الاتجاه المتوقع للعلاقات التي تتضمنها على نظريتي الاشارة والشرعية.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية: (١) ان انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات السعودية لها تأثير ايجابي على ادائها المالي، (٢) وان هذا التأثير يعمل فقط من خلال تفاعل هذه الانماط مع مستوى افصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، ومن ثم يكون لها تأثير وسيط أو منظم للعلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي

Abstract

The purpose of this study is to provide empirical evidence from Saudi business environment that contributes to the characterization of the relationship between the patterns of corporate social accounting disclosure (descriptive, quantitative" non-monetary" and monetary), disclosure level for corporate social responsibility(CSR) and its financial performance. To achieve this purpose an analytical descriptive method was used, where three research hypotheses were tested for exploring the relationship between these variables. six control variables are included in the test model, namely:CEO duality, ownership concentration, debt ratio, profitability, firm size and type of industry. signaling and legitimacy theories are used to develop the research hypotheses.

This study has reached the following results: 1) that social accounting disclosure patterns adopted by Saudi companies have a positive impact on its financial performance, 2) and that this effect works only through interaction of these patterns with the level of CSR disclosure, and thus have a moderating impact on the relationship between social disclosure level and financial performance, And 3) a positive correlation

was found between degree of sop histication of accounting disclosure pattern and CSR disclosure level, which could imply that Saudi companies - to improve their financial performance - adopt more sophisticated patterns of social accounting disclosure(quantitative, monetary) whenever the social disclosure is at a high level, and adopt a less sophisticated patterns of social accounting disclosure (descriptive) whenever the social disclosure is at a low level.

The findings of the current research are expected to pave the way for future positive and normative studies designed to focus on quality, not quantity with regard to voluntary accounting disclosure in general and social in particular, additionally, it draws attention to the importance of accounting disclosure pattern and its degree of sophistication in influencing the content of the accounting message disclosed, The adoption of a specific pattern of social disclosure is not haphazard but behind economic motives, which opens the way to new research horizons focus on this aspect.

Keywords: corporate social responsibility disclosure, accounting disclosure patterns, financial performance.

القسم الاول: الاطار العام للدراسة

١/١ - مشكلة البحث:

في إطار الاهتمام المتزايد بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركة Corporate Social Responsibility (CSR) Reporting وما يترتب عليه من آثار اتجه جانب من البحث المحاسبي الوضعي الى التركيز على العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وأدائها المالي (Burrirt and Schal- tegger, 2010; Dienes et al., 2016, Habbash, 2017)، بل ذهب هذا الجانب الى أبعد من ذلك حيث بحث اتجاه العلاقة السببية بينهما، وبعيداً عن التباين الكبير في النتائج بين الدراسات التي بحثت العلاقة بين المتغيرين حيث وجد بعضها علاقة موجبة، والبعض الآخر علاقة سالبة والبعض الثالث لم يجد أي علاقة على الإطلاق (Habbash, 2017; Dienes et al., 2016; Margolis et al., 2009 الا أن ما يريد الباحث لفت الانتباه اليه هو اعتماد هذه الدراسات في قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على تحليل محتوى المعلومات الواردة بالتقارير المالية المنشورة بما فيها تقرير مجلس الادارة بغرض قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركة كميّاً (بالدرجات) CSR Dis-closure Scores بالاستناد الى عدد البنود المفصح عنها، وذلك دون مراعاة لنمط الإفصاح المحاسبي عن هذه البنود ومدى تطوره (وصفي، أم كمي غير نقد، أم نقدي)، فمن منظور هذه الدراسات تعطى البنود المفصح عنها وزناً ترجيحاً واحداً بغض النظر عن نمط الإفصاح المحاسبي عنها، وذلك لتخفيض الجوانب

الذاتية او الشخصية Subjectivity في قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة. ويرى الباحث ان عدم اعطاء اوزان نسبية لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي تعكس درجة تطورها قد يعمل على زيادة الجوانب الذاتية في قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي بدلا من تخفيضها، حيث يعني ضمنا افتراض Assumption عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الوصفي والكمي والنقدي على الاداء المالي للشركة، والحقيقة انه يصعب قبول هذا الافتراض الضمني اذا اخذنا في الاعتبار انماط الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في مدى وضوح ودقة مضمون الرسالة التي تنقلها المنشأة عن ادائها الاجتماعي للمجتمع بما فيه من اصحاب مصالح أو معنيين بأداء الوحدة المحاسبية Stakeholders، ومن ثم قد يكون لها أهمية بالغة في تيسير مهمة عقده المقارنات الاقضية والرأسية المتعلقة بأداء المنشأة الاجتماعي، ففي ظل الإفصاح الوصفي يصعب اجراء مثل هذه المقارنات، في حين يصبح الأمر اكثر يسراً كلما انتقلنا الى أنماط الإفصاح الأكثر تطوراً (الكمي ثم النقدي)، وغني عن البيان أهمية مثل هذه المقارنات لتقييم الاداء الاجتماعي للوحدة، من ثم قدرة المجتمع بما فيه من اصحاب مصالح على بناء ردود افعال مناسبة تجاه شرعيتها وهو ما ينعكس في النهاية ايجابياً أو سلبياً على ادائها المالي.

ومن ثم فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو هل هذا الافتراض الضمني بعدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي واقعي وبحيث يمكن قبول النتائج والأدلة التي

ام تأثير وسيط أو منظم يعمل فقط من خلال تفاعلها مع مستوى الإفصاح الاجتماعي؟
 - هل هناك علاقة بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها الاجتماعي؟ وهل توظف الشركات هذه العلاقة حال تواجدها لتحسين ادائها المالي؟
 هذا وسوف يتم التعبير عن الأداء المالي للشركة مرة باستخدام أحد المتغيرات التي تعتمد على المقاييس المحاسبية Accounting – based proxy وهو العائد على اجمالي الأصول، ومرة أخرى باستخدام أحد المتغيرات التي تعتمد على المقاييس السوقية لقيمة المنشأة Market– based proxy for firm value وهو النسبة Tobin's Q.

من ناحية اخرى حتى يكون لنتائج هذ البحث فائدة مباشرة للدول النامية بصفة عامة والبلدان العربية على وجه الخصوص، فإنه سيتم التركيز على رصد العلاقة بين أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها الاجتماعي وأدائها المالي في أحد الاسواق العربية وهو السوق السعودي. وقد تم اختيار السوق السعودي باعتباره واحدا من اكبر اسواق المنطقة العربية، بالإضافة الى توافر البيانات التفصيلية اللازمة لإتمام الدراسة حيث تتيح هيئة سوق المال السعودية عبر موقعها الالكتروني تداول التقارير المالية التفصيلية لكافة الشركات السعودية المدرجة بما فيها تقارير مجلس الادارة.

٢/١ - هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى استكشاف العلاقة التي تربط بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها عن مسؤوليتها

توصلت اليها الدراسات السابقة في هذا المجال كما هي عليه، حيث تتضمن في هذه الحالة أقل قدر من الجوانب الذاتية أو الشخصية في قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركات التي اخضعتها للدراسة، وبالتالي تكون أقرب ما يمكن لرصد الواقع. أم ان هذا الافتراض غير واقعي بما يعني ان هناك تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي للمنشأة ومن ثم اغفال اعطاء اوزان نسبية لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي تعكس درجة تطورها إنما يبعد قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي لهذه الشركات عن الواقع ويزيد من درجة الذاتية فيه، وبالتالي يشكك في صحة النتائج والادلة التي توصلت اليها الدراسات السابقة في هذا المجال، وفي هذه الحالة يتعين ضم متغير جديد للعلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وأدائها المالي وهو نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، كما يتعين بحث طبيعة علاقته بالمتغيرات الأساسية التي تشملها هذه العلاقة وهل سيكون له تأثير اساسي Main Effect أم منظم Moderate Effect داخلها. الحقيقة ان الإجابة على كل ذلك تستدعي اجراء دراسة اميريقية تستهدف توفير الادلة التجريبية الكافية لتحديد مدى الحاجة لضم هذا المتغير الجديد وطبيعة تواجده في العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي، وهذا ما سيعمل البحث الحالي على تحقيقه من خلال الإجابة على الاسئلة البحثية التالية:

- هل هناك تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على أدائها المالي؟
- وإذا كانت الاجابة على السؤال السابق بنعم، هل لهذه الانماط تأثير اساسي على الاداء المالي،

مسئوليتها الاجتماعية وادائها المالي، وهو في حدود علم الباحث ما لم يتطرق له البحث المحاسبي الايجابي في هذا المجال.

• انه يوفر اجابات صريحة للعديد من الاسئلة الفرعية الهامة مثل:

- مدى واقعية الافتراض الضمني الذي بنيت عليه الدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي، والذي يشير الى عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي عن بنود المسؤولية الاجتماعية للشركة على أدائها المالي، وهو ما يفيد في الاجابة على سؤال هام هو هل هناك حاجة عند قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي لترجيح البنود المفصح عنها بأوزان نسبية تعكس درجة تطور نمط الإفصاح عنها أم لا؟^٤.

- هل لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي تأثير اساسي يعمل بشكل مباشر على الاداء المالي بغض النظر عن مستوى الإفصاح الاجتماعي، أم أن لها تأثير وسيط أو منظم يعمل فقط من خلال تفاعلها مع مستوى الإفصاح الاجتماعي.

- هل هناك علاقة بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها الاجتماعي، وهل توظف الشركات هذه العلاقة حال تواجدها لتحسين ادائها المالي.

• يلقي هذا البحث الضوء على انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والنظريات التي يمكن أن تفسر علاقتها بالأداء المالي وبمستوى الإفصاح الاجتماعي، وهو بذلك له اهمية خاصة للباحثين في مجال علم المحاسبة لا سيما المهتمين بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

الاجتماعية وادائها المالي، وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- تحديد مدى وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على ادائها المالي.

- تحديد طبيعة التأثير الذي تحدثه أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات حال تواجده على ادائها المالي، بمعنى هل هو تأثير اساسي يعمل بشكل منفرد على الاداء المالي، أم تأثير وسيط أو منظم يعمل من خلال تفاعله مع مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركة.

- استكشاف العلاقة بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستويات افصاحها الاجتماعي، وهل توظف الشركات هذه العلاقة حال تواجدها لتحسين أدائها المالي.

ولتحقيق هذا الاهداف سيعتمد البحث بشكل اساسي على التقارير المالية المنشورة عن الشركات المقيدة بهيئة سوق المال السعودي (بخلاف المؤسسات المالية) لسنتين متتاليتين هما ٢٠١٤، ٢٠١٥م^١.

١/٣- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث مما يلي:

• أنه يحاول تقديم دليل تجريبي يسهم في توصيف العلاقة بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها عن

^١ وهي احدث تقارير مالية منشورة وقت اعداد البحث للشركات المدرجة بهيئة سوق المال السعودي، وذلك بعد أن استبعد الباحث عن عمد استخدام تقارير عام ٢٠١٦م بما تحويه من معلومات، حيث نتائج اعمال الشركات في هذه السنة تأثرت الى حد كبير بمشكلة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ومن ثم لا يمكن اعتبار هذه السنة بمثابة سنة عادية يعول على المعلومات الواردة في تقاريرها المالية.

الشركة على ادائها المالي، ونوعية هذا التأثير حال تواجده هل سيكون تأثير اساسي يعمل بشكل مستقل على الاداء المالي وبمعزل عن مستوى الإفصاح الاجتماعي، أم تأثير وسيط أو منظم يعمل فقط من خلال تفاعله مع مستوى الإفصاح الاجتماعي، وهو ما يحقق الهدفين الاول والثاني من البحث. أما الهدف الثالث للبحث فيمكن تحقيقه من خلال اختبار مدى وجود علاقة ارتباط بين درجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة سنة ٢٠١٤ ومستوى افصاحها الاجتماعي في نفس السنة، واتجاه هذه العلاقة حال تواجدها.

من ناحية اخرى لتوفير البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث سيتم استخدام اسلوب تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير المالية المنشورة عن الشركات السعودية التي تشملها العينة في نهاية عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥م، ايضاً لتطوير فرضيات البحث وتحديد الاتجاه المتوقع للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سيتم الاعتماد على الاساس النظري الذي توفره نظرية الاشارة Signaling Theory وكذلك نظرية الشرعية Legitimacy Theory، هذا وسوف تقتصر عينة البحث على جميع الشركات المدرجة في سوق المال السعودي عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥م، بعد استبعاد المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين حيث لها طبيعة وقوانين خاصة تحكمها تستدعي دراستها بشكل مستقل، كذلك بعد استبعاد الشركات غير مكتملة البيانات خلال هاتين السنتين.

تولى هذا القسم من البحث توضيح الاطار العام للدراسة من حيث توضيح مشكلة البحث واهدافه واهميته ومنهجيته، ويتم تقسيم الجزء المتبقي من البحث الى اربعة اقسام اساسية حيث يتم في القسم

• يحاول هذا البحث لفت انتباه الباحثين في مجال علم المحاسبة الى ان تبني الشركات أنماط إفصاح محاسبي اجتماعي محددة قد لا يكون بشكل جزافي بل بفعل تأثيرها على ادائها المالي، وهو ما يفتح الطريق امام آفاق بحثية جديدة تركز على هذا الجانب.

١/٤ - منهجية البحث:

يعتمد البحث بصفة عامة على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق اهدافه، ولتحقيق هدي البحث الاول والثاني سوف يتم استخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد-Multiple Regression An- alysis في وصف العلاقة التي تربط بين الاداء المالي للشركات العينة في نهاية عام ٢٠١٥م كمتغير تابع، ومجموعة متغيرات مستقلة وضابطة مقيسه بفترة ابطاء سنة واحدة أي في نهاية عام ٢٠١٤م، وتتمثل المتغيرات المستقلة محل الاختبار في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ونمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي كمتغيرين مستقلين اساسيين، بالإضافة الى التفاعل بينهما كمتغير مستقل ثالث، أما المتغيرات الضابطة فعددها ستة وهي الشائعة الاستخدام في الدراسات السابقة، وتتمثل في الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول، وتركز الملكية للتعبير عن هيكل الحوكمة، ونسبة المديونية للتعبير عن هيكل راس المال، والربحية للتعبير عن الأداء المالي بصفة عامة، والحجم ليعبر عن حجم الشركة وينوب عن حضورها الاعلامي وما تتعرض له من ضغوط سياسية، وأخيرا نوع الصناعة ليعبر عن طبيعة نشاط الشركة من حيث اضراره بالبيئة من عدمه. هذا ومن خلال اختبار هذه العلاقة يمكن تحديد مدى وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناه

اعتمدت معظم الدراسات السابقة المتعلقة بقياس أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على ادائها المالي على منهجية أساسية هي استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في قياس درجة واتجاه العلاقة بين المتغير التابع الأداء المالي (معبراً عنه بمقاييس محاسبية كالعائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية و/ أو مقاييس سوقية كمقياس Tobin's Q أو معدل التغير في السعر السوقي للسهم) ومتغير مستقل أساسي هو مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة، ومجموعة متغيرات ضابطة اختلفت من دراسة لأخرى أهمها الدور المزدوج للمدير التنفيذي الأول CEO duality، وتركز الملكية Ownership Concentration للتعبير عن هيكل الحوكمة-Cor porate Governance Structure ونسبة المديونية أو الرفع المالي للتعبير عن هيكل رأس المال Capital Structure، والحجم ليعبر عن حجم الشركة Firm Size وينوب عن حضورها الاعلامي Media Visibility وما تتعرض له من مخاطر سياسية واجتماعية، والربحية Profitability في العام السابق للتعبير عن موقف الأداء المالي للمنشأة بصفة عامة، وأخيراً نوع الصناعة ليعبر عن طبيعة نشاطها من حيث درجة اضراره بالبيئة من عدمه (Dienes et al.,2016; Kloviene and Speziale, 2014; Perez, 2015; Branco and Delgado, 2011; Guan and Noronha, 2013; Burritt and Schaltegger, 2010).

كما استخدمت هذه الدراسات في معظمها أسلوب تحليل المحتوى لتوفير سلسلة البيانات اللازمة للمتغيرات التي تشملها نماذج الانحدار

الثاني استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة البحث، في حين يتولى القسم الثالث التعرض للآطار النظري للدراسة حيث يتم استعراض انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي يمكن ان توفرها الاداة المحاسبية، والنظريات التي تفسر علاقتها بالأداء المالي، ومن ثم اشتقاق فرضيات البحث بالاستناد الى المضمون المستخلص من هذه النظريات، اما القسم الرابع فيتعلق بتصميم البحث من حيث تحديد عينة البحث، ومتغيرات الدراسة وتعريفها اجرائياً، وصياغة نماذج الانحدار المستخدمة في اختبار الفرضيات، في حين يتولى القسم الخامس والآخر استعراض الاحصائيات الوصفية واختبار فرضيات البحث وتحليل ومناقشة النتائج.

القسم الثاني - دراسات سابقة

بالرغم من عدم وجود دراسات سابقة مباشرة حاولت بحث العلاقة بين أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية وأدائها المالي؟ وذلك في حدود الدراسات التي أمكن للباحث الاطلاع عليها، الا انه لايزال هناك فرصة للاستفادة من الدراسات السابقة التي تولت دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وأدائها المالي في التعرف بصفة عامة على المنهجية التي اتبعتها، والمتغيرات الضابطة التي ضمتها للدراسة، وأهم النتائج التي توصلت اليها فيما يتعلق بهذه العلاقة، حيث يلخص ذلك الوضع الراهن للبحث الايجابي قبل ضم المتغير الجديد نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي لهذه العلاقة ودراسة اثره عليها.

الاجتماعية كمتغير مستقل باعتبار أن هذا الاخير يؤثر في الاداء المالي بفترة ابطاء محددة وليس العكس مثلاً: (Jitaree, 2015; Arasetal., 2010) في حين المجموعة الثالثة اختبرت العلاقة السببية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي في الاتجاهين باعتبار ان كليهما يمكنه التأثير على الاخر بفترة ابطاء محددة (Habbash, 2016; Dienes et al., 2017).

وبالتركيز على تأثير الإفصاح الاجتماعي كمتغير مستقل على الأداء المالي كمتغير تابع وهو ما يعنينا في هذا المقام نجد ان هناك العديد من الدراسات على مستوى بلدان العالم المختلفة ركزت في كلها او في جانب منها على اختبار العلاقة بين هذين المتغيرين، فقد اختبرت دراسة Nguyen et al. (2015) عدد ٥٠ شركة مسجلة بسوق المال الفيتنامي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وقد جاءت نتائجها لتشير الى وجود علاقة معنوية موجبة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والاداء المالي معبراً عنه بالنسبة Tobin's Q وعلاقة معنوية سالبة بين الإفصاح الخاص بالموظفين وذات النسبة. كذلك قامت دراسة (Jitaree 2015) باختبار عينة من الشركات العامة المقيدة ببورصة تايلند عددها ٣٢٣ شركة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ وقد وجدت أن اغلب الإفصاح الاجتماعي ينصب على المساهمات الاجتماعية وما يتعلق بالموظفين، وقد بينت النتائج ان هناك علاقة معنوية موجبة بين الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي مقيساً بالعائد على الاصول والنسبة Tobin's Q، وقد استخدمت الدراسة نظرية اصحاب المصالح Stakeholders theory ونظرية الشرعية Legitimacy theory لتفسير وشرح النتائج.

المستخدمة في اختبار الفرضيات البحثية، حيث يتم فحص محتوى التقارير المالية المنشورة لشركات العينة بما فيها تقرير مجلس الادارة لتحقيق هذا الغرض، وفيما يتعلق بمتغير مستوى الإفصاح فقد تم اتباع احد اسلوبين اساسيين في قياسه، الاول يعتمد على بناء أو تركيب مؤشر يقيس كمياً لكل شركة نسبة بنود المسؤولية الاجتماعية الفعلية المفصوح عنها الى حد اقصى محدد للبنود التي يمكن ان تفصح عنها الشركات في مجتمع الدراسة، أما الثاني فيقيسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة واحد حال افصاح الشركة بصفة عامة عن مسؤوليتها الاجتماعية وصفر حال عدم افصاحها (Dienes et al., 2016; Kloviene and Sp- eziale, 2014; Perez, 2015; Branco and Delgado, 2011; Guan and No-ronha, 2010; Burrirt and Schaltegger, 2013). وكما سبق التنويه لا يراعى عند قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي نمط الإفصاح المحاسبي الذي تبنته الشركة من حيث كونه وصفي أو كمي أو نقدي، حيث يفترض ضمناً عدم وجود تأثير لهذه الانماط على الاداء المالي للشركة.

هذا ويمكن تقسيم الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وادائها المالي الى ثلاث مجموعات، المجموعة الاولى استخدمت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع والاداء المالي كمتغير مستقل باعتباره احد محددات الإفصاح الاجتماعي مثلاً: (Choi et al., 2010; Nelling and Webb, 2009; Dienes et al., 2016) اما المجموعة الثانية فقد استخدمت الاداء المالي كمتغير تابع والإفصاح عن المسؤولية

على الاصول، وعليه استخلصت ان الشركات في الاغلب يكون لها اداء مالي افضل حال قيامها بالإفصاح الاجتماعي وينطبق ذلك على الاجل القصير والطويل.

أما دراسة (Yusoff et al. (2013) فقد اخضعت للدراسة عدد ٣٠ تقريراً سنوياً لشركات عامة مقيدة ببورصة ماليزيا خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين هيكل الافصاح الاجتماعي والاداء المالي في السنوات المتعاقبة، كما أوضحت النتائج ايضاً ان الشركات ذات الاداء المالي الجيد اظهرت مستوى عالي من الافصاح الاجتماعي، وقد استخلصت الدراسة ان الشركات الاكثر وفاءً بمسئوليتها الاجتماعية تكتسب دعماً كبيراً من المجتمع بما فيه من اصحاب مصالح، الامر الذي ينعكس على أدائها المالي بالتحسن.

كذلك اختبرت دراسة (Oeyono et al. (2011 عينة من ٥٠ شركة اندونيسية مسجلة في البورصة عام ٢٠٠٧ وقد وجدت ان معظم الشركات تبنت ممارسات تعكس التزامها بمسئوليتها الاجتماعية، وان افصاحها الاجتماعي كان له تأثير ايجابي على ادائها المالي، وفي اندونيسية ايضاً فحصت دراسة (Wibowo(2012 عينة من ٢٥ شركة اندونيسية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وقد اظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي للإفصاح الاجتماعي على ربحية الشركة، كما بينت ان ربحية الشركة لها تأثير ايجابي على أدائها الاجتماعي، واستخلصت أن الافصاح الاجتماعي يحسن صورة الشركة أمام المجتمع بما فيه من معنيين بأدائها او اصحاب مصالح الامر الذي في الاغلب يزيد مبيعات الشركة ومن ثم ارباحها.

ايضاً اختبرت دراسة (Cheng et al.(2015 عينة من ٨٠٥ شركة مقيدة ببورصة الصين خلال عام ٢٠٠٨ ، كما اختبرت ٨١٣ شركة مقيدة بذات البورصة عام ٢٠٠٩ وقد وجدت علاقة ايجابية بين الافصاح الاجتماعي الجاري والاداء المالي في السنة التالية، وان الاداء المالي التاريخي له تأثير ايجابي على اصدار تقارير مستقلة عن الاداء الاجتماعي. كذلك اختبرت دراسة (Singh(2014 تأثير الافصاح الاجتماعي على الاداء المالي بفحص عينة من التقارير السنوية لشركات بريطانية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وقد تم قياس الاداء المالي باستخدام ثلاثة مقاييس هي العائد على الاصول، والنسبة Tobin's Q، واجمالي عائد المساهمين، وقد جاءت النتائج لتشير الى عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح الاجتماعي على الاداء المالي معبراً عنه بالمقاييس الثلاثة سواء في المدى القصير أو الطويل.

كذلك فحصت دراسة (Matsumura et al. (2014 عينة من الشركات الامريكية المصنفة بمؤشر Standard and Poor's 500 خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ للتحقق من تأثير الافصاح الاجتماعي عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة، وقد وجدت ان الوسيط لقيمة الشركات التي تفصح عن معلومات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية كان أعلى من تلك الشركات التي لا تفصح عن هذه المعلومات. بالإضافة لذلك اختبرت دراسة (Peters and Mullen(2009 عينة من ٨١ شركة امريكية مسجلة بقائمة فورتشن العالمية Fortune 500 عام ١٩٩٦ وقد وجدت تأثير ايجابي للإفصاح الاجتماعي على الاداء المالي مقيسا بمعدل العائد

الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وقد وجدت ان الإفصاح الاجتماعي المتعلق بخصائص المنتج هو وحده يحسن الاداء المالي. كما فحصت دراسة Bayoud et al. (2012) عدد ١١٠ تقريراً سنوياً يخص ٤٠ شركة مسجلة ببورصة ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وقد بينت النتائج وجود علاقة معنوية ايجابية بين الإفصاح الاجتماعي والاداء التنظيمي مقيسا بالأداء المالي وسمعة الشركة، في حين لم تجد علاقة معنوية بين الإفصاح الاجتماعي ودرجة التزام الموظفين كأحد مؤشرات الاداء التنظيمي.

وفي مصر ركزت دراسة (يوسف، ٢٠١٦) على دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي مقيسا بمقياسين بدليلين هما معدل العائد على الاصول، ومعدل التغير في السعر السوقي للسهم، وقد استخدمت لذلك عينة مكونة من ٥١ مشاهدة لعدد ١٧ شركة من الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، وقد اشارت النتائج الى وجود تأثير ايجابي معنوي لمستوى الإفصاح الاجتماعي على معدل العائد على الاصول، في حين لم تجد له أي تأثير على معدل التغير في السعر السوقي للسهم، وقد فسرت الدراسة ذلك بأنه على الرغم من التأثير الايجابي لمستوى الإفصاح الاجتماعي على الاداء المالي للشركة وفقا للبيانات المحاسبية، الا ان المشاركين في السوق لا يمنحون علاوة اضافية لأسهم الشركات التي تقوم بأداء أنشطة مسؤوليتها الاجتماعية والإفصاح عنها.

وفي المملكة العربية السعودية استهدفت دراسة (حماد، ٢٠١٤) اختبار اثر اختلاف القطاعات الصناعية على العلاقة بين وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية وأدائها المالي، وقد استخدمت

ايضاً دراسة (Uwuigbe and Egbide 2012) حلت عينة من ٤١ شركة مسجلة ببورصة نيجيريا عام ٢٠٠٨، وقد اوضحت النتائج وجود علاقة معنوية ايجابية بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي، في حين وجدت علاقة معنوية سلبية بين نسبة الرفع المالي والإفصاح الاجتماعي. كذلك دراسة (Cormier et al. 2009) اختبرت تأثير الإفصاح عن رأس المال البشري والاجتماعي على عدم تماثل المعلومات في اسواق الاسهم وعلى الاداء المالي للشركات بفحص عينة من ١٣١ شركة مقيدة ببورصة Toronto عام ٢٠٠٥ وقد وجدت الدراسة ان الإفصاح عن رأس المال البشري والاجتماعي يزيد من الاداء المالي للشركة معبراً عنه بالنسبة Tobin's Q كما يخفض من حدة التقلبات في سعر السهم.

وفي دراسة (Margolis et al., 2009) والتي اجرت تحليل بعدي Meta-Analysis لنتائج ١٠٦ دراسة تمت خلال العقد الماضي لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدائها المالي، تبين ان ما نسبته ٥٩% من هذه الدراسات لم تجد أي علاقة معنوية بين المتغيرين، ونسبة ٢٨% منها وجدت علاقة ايجابية بينهما، في حين نسبة ٢% وجدت علاقة سلبية، والنسبة الباقية من هذه الدراسات لم تستطع التقرير عن مدى معنوية العلاقة بين المتغيرين لعدم كفاية حجم العينة الخاضع للدراسة فيها.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تمت في المنطقة العربية فقد بحثت دراسة (Omar et al. 2014) تأثير الإفصاح الاجتماعي لأربعة أنواع من أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي، حيث فحصت عينة مكونة من ٥٨ شركة أردنية خلال

والملكية الحكومية والمؤسسية وكذلك عمر الشركة، في حين لم تجد أي تأثير على الأداء المالي لباقي المتغيرات الرقابية التي شملتها الدراسة وهي حجم الشركة ودرجة استقلالية اعضاء مجلس ادارتها.

هذا ويخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة التي ركزت على دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة كمتغير مستقل وادائها المالي كمتغير تابع الى ما يلي:

- ان نتائج هذه الدراسات جاءت متضاربة الى حد ما، ففي حين وجد بعضها علاقة ايجابية بين المتغيرين وجد بعضها الاخر علاقة سلبية بينهما، اما البعض الثالث فلم يجد أي علاقة بين المتغيرين على الاطلاق. الامر الذي يثير تساؤل هام وهو هل هناك متغيرات اخرى يتعين ضمها للعلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي بحيث يمكن معها تفسير اسباب هذا التضارب في النتائج.

- يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة انها لم تتطرق من قريب او بعيد لجانب على قدر كبير من الاهمية للبحث المحاسبي الايجابي في هذا المجال وهو أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي المختلفة (الوصفي والكمي غير النقدي والنقدي) التي تبنتها الشركات عند الإفصاح عن بنود مسؤوليتها الاجتماعية، واثار استخدام هذه الأنماط على العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركة وادائها المالي، فهذه الانماط في حقيقة الامر تعكس جهد المحاسب في مرحلة قياس مساهمة الوحدة الاجتماعية، كما يتوقع في ضوء نظريتي الاشارة والشرعية وكما سيتضح فيما بعد ان يكون لهذه الانماط وما تحمله من رسائل وقع وتأثير على ادراكات وردود افعال المجتمع بما فيه

في ذلك عينة من الشركات المقيدة بسوق المال السعودي والتي تتدرج تحت قطاعي الصناعات الغذائية والاسمنت خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١، وقد توصلت الى ان اختلاف القطاع له تأثير على العلاقة بين الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للشركة، حيث لم تجد في قطاع الاسمنت أي علاقة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الاداء المالي المحاسبية والسوقية، في حين وجدت في قطاع الصناعات الغذائية علاقة معنوية موجبة بين الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الاداء المالي المحاسبية فقط (العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية)، ولم تجد في نفس القطاع أي علاقة بين الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الاداء المالي السوقية.

كما استهدفت دراسة (Habbash, 2017) رصد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في السوق السعودي وتأثيره المحتمل على أدائها المالي معبراً عنه بالعائد على الاصول وبالنسبة Tobin's Q، وقد استخدمت لذلك عدد ٢٦٧ تقريراً سنوياً لشركات مقيدة بسوق المال السعودي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧، وقد اوضحت النتائج ان مستوى الإفصاح الاجتماعي في السوق السعودي بلغ في المتوسط ١٣% خلال الفترة محل الدراسة، كما اوضحت ان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة يحسن ادائها المالي سواء باستخدام مقاييس تعتمد على البيانات المحاسبية (معدل العائد على الاصول)، أو باستخدام مقاييس تعتمد على القيمة السوقية للمنشأة (Tobin's Q)، كما وجدت الدراسة ايضاً ان هناك تأثير معنوي ايجابي على الاداء المالي للشركة لبعض المتغيرات الرقابية وهي الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول،

- من اصحاب مصالح فيما يتعلق بتقييم الاداء الاجتماعي للمنشأة، ومن ثم قد يكون لها تأثير في النهاية على اداء المنشأة المالي.

استنادا لما سبق نتضح الفجوة البحثية التي يحاول البحث الحالي تغطيتها من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

- هل الافتراض الضمني الذي تركز عليه الدراسات السابقة جميعها ودون استثناء بعدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي واقعي، أم ان هذا الافتراض غير واقعي وهو ما يعني وجود تأثير لهذه الانماط على الاداء المالي للمنشأة.

- ما هي طبيعة تأثير هذا المتغير هل سيكون له تأثير اساسي يعمل بشكل مستقل على الاداء المالي بعيدا عن مستوى الإفصاح الاجتماعي، ام سيكون له تأثير وسيط أو منظم للعلاقة بحيث يتفاعل مع مستوى الإفصاح الاجتماعي في التأثير على الاداء المالي.

- هل هناك علاقة بين انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركة ومستوى افصاحها الاجتماعي، وهل توظف الشركات هذه العلاقة لتحسين ادائها المالي.

القسم الثالث: الاطار النظري للدراسة

يلقي هذا القسم الضوء على جزئيتين أساسيتين توفران معا من منظور الباحث اساساً نظرياً كافياً للعلاقة بين أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها الاجتماعي وأدائها المالي، وهما:

- انماط الإفصاح الاجتماعي التي يمكن ان توفرها الاداة المحاسبية.

- اثر نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي من الناحية النظرية.

١/٣ - انماط الإفصاح الاجتماعي التي

يمكن ان توفرها الاداة المحاسبية:

وفقا للأداة المحاسبية يتعين اتمام مرحلتين اساسيتين للمحاسبة عن الاداء الاجتماعي للوحدة، المرحلة الاولى تتولى قياس الاثار الاجتماعية الناجمة عن نشاط الوحدة خلال الفترة المحاسبية، أما المرحلة الثانية فتتولى الإفصاح المحاسبي عما تم قياسه في المرحلة الاولى، ومن البديهي أن يتوقف نمط الإفصاح الاجتماعي ومدى تطوره (وصفي، كمي غير نقدي، نقدي) على درجة تقدم التقنية المتبعة في مرحلة القياس وما أفرزته من مخرجات وصفية أو كمية أو نقدية، وذلك بشرط الا يكون لدى المنشأة دافع لإخفاء ما تم قياسه، ومن ثم تتبني انماط افصاح اقل تطوراً عما توفره بالفعل مرحلة القياس. وعليه فانه من الضروري في هذه المرحلة من الدراسة أن يتم التعرف على انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي يمكن ان توفرها الاداة المحاسبية من الناحية النظرية، حيث تمثل هذه الانماط ما ينبغي تواجده في الواقع الفعلي إذا كان هناك شفافية في الإفصاح الاجتماعي لدى الشركة، ولتحقيق ذلك سيتم فيما يلي استعراض ما ينجم عن نشاط الوحدة المحاسبية من اثار اجتماعية، وأي من هذه الاثار يمكن قياسها نقدياً بما يتوافق مع القواعد والمعايير التي تحكم القياس المحاسبي.

يترتب على أداء الوحدة لأنشطتها العادية الى جوار اضطلاعها بدرجة ما بالوفاء بمسئوليتها الاجتماعية حدوث ما يسمى بالآثار الخارجية Externalities الموجبة و/ أو السالبة، والتي قد

- تمثل على الترتيب منافع اجتماعية - Social Be- تكاليف اجتماعية nefits و/ أو تكاليف اجتماعية Social Costs حيث تنعكس على المجتمع بما فيه الوحدة ذاتها. وفي ضوء الاطار النظري المتاح عن المحاسبة الاجتماعية يلاحظ ان هناك صعوبات متفاوتة تواجهها الأداة المحاسبية عند محاولة قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية للوحدة على النحو الموضح فيما يلي (الشيرازي، ١٩٩٠؛ يوسف، ٢٠١٦؛ بدوي، ٢٠٠٤؛ Burritt and Schaltegger, 2010):
- **فيما يتعلق بالمنافع الاجتماعية:** هناك صعوبات كبيرة تواجه القياس المحاسبي عند محاولة تقدير قيمة نقدية أو كمية للأنشطة التي يمكن ان تضطلع بها الوحدة وتفيد المجتمع، مثلا من الصعوبة بمكان توفير قياس موضوعي نقدي أو كمي للمنافع التي تعود على المجتمع من أنشطة المنشأة في مجالات البحث والتطوير، مجهودات الحد من التلوث، الاضافات الجمالية للبيئة المحيطة كالتشجير وخلافه، تحسين الصحة، الأمن والسلامة، الخ.
 - **فيما يتعلق بالتكاليف الاجتماعية:** يتم تقسيمها الى قسمين أساسيين :
 - تكاليف أو نفقات اجتماعية مباشرة : وتمثل التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة جبريا أو اختياريا لتنفيذ برامج وأنشطة اجتماعية لا يتطلبها نشاطها الخاص، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على المنشأة وان كانت تلزم لوفاء المنشأة بمسئولياتها الاجتماعية. وهذا النوع من التكاليف يسهل تقديم قياس موضوعي له، بل ويتم قياسه بالفعل نقدياً طالما كان مؤيداً بالمستندات.
- تكاليف اجتماعية غير مباشرة :** وتمثل قيمة ما يتحمله المجتمع من اضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة الوحدة نشاطها كتلوث الهواء والمياه والعوادم والنفايات، الخ. وكما هو الحال عند قياس المنافع الاجتماعية فان القياس المحاسبي لهذا النوع من التكاليف تواجهه صعوبات كبيرة عند محاولة تقدير قيمة نقدية أو كمية له.
- وعليه فانه في حدود تقنيات القياس المتاحة حتى الآن يواجه الأداة المحاسبية بالفعل صعوبات في تقديم قياس موضوعي نقدي وفي بعض الاحيان قياس كمي للمنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة، الأمر الذي يعني ان مخرجات القياس المحاسبي لهذه العناصر والافصاح عنها سيكون في الغالب في شكل وصفي وفي بعضه كمي، الا انه لا يمكن الادعاء بوجود مثل هذه الصعوبات عند قياس التكاليف أو النفقات الاجتماعية المباشرة التي تتحملها المنشأة سنويا للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية، حيث يتم بالفعل قياسها نقدياً طالما كانت مؤيدة بالمستندات، كما يتم ادراجها بقائمة الدخل لأغراض حساب الربح المحاسبي وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية التي تحكم القياس المحاسبي، الامر الذي يعني انه ليس هناك ما يمنع من الإفصاح عنها محاسبيا في صورة نقدية، واستنادا لذلك نستخلص انه من الناحية النظرية يمكن أن توفر الأداة المحاسبية حالياً انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التالية:
- افصاح نقدي للنفقات الاجتماعية المباشرة المؤيدة بالمستندات.
 - افصاح كمي لبعض جوانب المنافع والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة.

درجة وفائها بمسئولياتها الاجتماعية وبما يحسن في النهاية ادائها المالي؟

٢/٣ - اثر نمط الإفصاح المحاسبي

الاجتماعي على الاداء المالي من الناحية النظرية:

توفر نظرية الاشارة اساساً نظرياً للإفصاح الاختياري بصفة عامة، والإفصاح الاجتماعي على وجه الخصوص، حيث تشير الى انه في ظل عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين الاطراف المتعاملة في السوق قد يلجأ الطرف الذي لديه معلومات اكثر الى ارسال اشارات تقصص عن جانب من المعلومات التي يحجبها بما يخفض من حدة عدم تماثل المعلومات، وذلك اذا كان هذا الإفصاح سيعود في النهاية بالنفع عليه، والنظرية تركز بشكل اساسي على مضمون الاشارة التي يتم ارسالها وعلى الكيفية التي تعمل بها للتأثير على ادراكات وسلوكيات الاطراف المعنية والمنافع أو الاضرار التي يتوقع ان تلحق بكل منهم نتيجة التأشير Signalling. وبالرغم من ان هذه النظرية تم تطويرها بسوق العمل الا ان التأشير يعد ظاهرة عامة قابلة للتطبيق في أي اسواق بها عدم تماثل في المعلومات (Mohamed and Ahmed , 2014; Husam and Khaled, 2012).

ولتوضيح مضمون نظرية الاشارة وآلية عملها يستخدم في العادة مثال البائعين والمشتريين بأسواق المنتجات، حيث يفترض ابتداءً ان البائعين في السوق لديهم معلومات اكثر من المشتريين عن مستوى جودة المنتج المطروح للبيع، وعندما لا يتوفر للمشتريين مثل هذه المعلومات سيقبلون فقط دفع سعر لهذا المنتج يمثل متوسط الاسعار المعروضة به، هذا السعر سيكون اقل مما يقبله بائع المنتج

- افصاح وصفي لجوانب المنافع والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة التي يصعب قياسها كمياً.

وبالطبع يعد من المستغرب أن تقصص المنشآت عن عناصر النفقات الاجتماعية المباشرة في شكل وصفي أو كمي فقط بتقرير مجلس الادارة، وذلك بالرغم من امكانية الإفصاح عنها بنمط افصاح اكثر تطوراً وهو الإفصاح النقدي سواء في بند او بنود مستقلة بالقوائم المالية الاساسية أو الايضاحات المتممة لها، او حتى في تقرير مجلس الادارة، والحقيقة ان هذه النقطة بالتحديد ينبغي ان يقف عندها الباحثين في مجال علم المحاسبة المهتمين بالإفصاح الاجتماعي، ففي الواقع الفعلي أنشطة وبرايمج المسؤولية الاجتماعية للشركة تحملها نفقات مؤيدة بالمستندات ويتم ادراجها بالفعل بقوائمها المالية، غير انه لا يتم الإفصاح عنها صراحةً في صورة نقدية في بند او بنود مستقلة بالقوائم المالية أو ملحقاتها او في تقرير مجلس الادارة الا في بعض الشركات، بينما البعض الآخر يفصح عنها في شكل كمي أو وصفي ويتم دمج ما انفق على المساهمات الاجتماعية للوحدة في بنود اخرى، ومن ثم تثار التساؤلات البحثية التي يحاول البحث الحالي الاجابة عليها ولم تلتفت اليها الدراسات السابقة وهي " هل يؤثر نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة على ادائها المالي؟ وهل هناك علاقة بين نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة ودرجة وفائها بمسئوليتها الاجتماعية والتي يعكسها مستوى افصاحها الاجتماعي؟ وهل تستخدم الشركات نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي للتأثير على مضمون الرسالة التي تبذل للمجتمع عن

طالما ان التحسين في اسعار منتجاتهم يتجاوز تكاليف التأشير (Morris Signalling Cots, 1987; Julie et al., 2011; Kai and Xinlei, 2008).

هذا وينبغي التنويه الى خاصيتين اساسيتين يتعين توافرها في مضمون الاشارة التي يتم تبليغها للسوق حتى تكون فعالة في تحقيق المستهدف منها، الاولى ان يكون من الصعب على الاخرين تقليدها ويحدث ذلك عندما ترتبط تكلفة تنفيذ مضمون الاشارة (تكلفة تنفيذ الضمان في المثال المعروض) بعلاقة عكسية مع ما يريد مرسل الاشارة اعلام السوق انه متميز فيه عن الاخرين (مستوى جودة المنتج في نفس المثال)، اما الخاصية الثانية فهي ان مضمون الاشارة يعكس بالفعل الميزة المتوفرة لدى المرسل دون مبالغة حيث يفترض ضمناً عدم القدرة على خداع السوق، فمثلاً في حالة البائع الذي يمنح ضماناً على منتج لمدة خمس سنوات سوف يتحمل بالفعل تكلفة تنفيذ هذا الضمان لمدة خمس سنوات ولا يستطيع التملص من هذه التكلفة حال حدوثها (Morris, 1987; Julie et al., 2011; Kai and Xinlei, 2008; Connelly et al., 2011).

بالاستناد الى العرض السابق لمتضمنات نظرية الاشارة فان الباحث يرى أنها توفر اساساً نظرياً ممتازاً يفسر الدافع الاقتصادي الذي يكمن في النهاية وراء تبني الشركات انماط افصاح محاسبي مختلفة عند التقرير عن وفائها بمسئوليتها الاجتماعية، ويمكن توضيح ذلك اذا اخذنا في الاعتبار ما تقره نظرية الشرعية - Legitimacy Theory من ان المجتمع بما فيه من اصحاب مصالح Stakeholders هو الذي يضفي الشرعية على

عالي الجودة واكبر من السعر الذي يقبله بائع المنتج منخفض الجودة، في ظل هذا الوضع بائع المنتج منخفض الجودة سيحقق مكاسب من استمرار هذا الوضع على ما هو عليه، ومن ثم لا يكون لديه أي دافع لتخفيض حدة عدم تماثل المعلومات عن جودة المنتجات في السوق، في حين بائع المنتج عالي الجودة يحقق خسائر حال استمرار هذا الوضع على ما هو عليه، ومن ثم يكون لديه دافع قوي لتخفيض حدة عدم تماثل المعلومات عن جودة المنتجات في السوق والا سيقرر الخروج تماماً من هذا السوق^٢، ويتم هذا التخفيض من خلال ارسال اشارة للسوق تحمل مضمون يميز منتجها عن منتجات الاخرين كمنح ضمان على المنتج لمدة خمس سنوات مثلاً، مثل هذه الاشارة تجعل المشتري يدرك ان مستوى جودة منتج هذا البائع أعلى من منتجات الاخرين وبالتالي يقبل بالفعل دفع سعر أعلى يقابل مستوى جودته الحقيقي، وبالطبع سيخفض المشتري اسعار المنتجات الاخرى المعروضة دون ضمان الى الحد الادنى الذي يقابل من منظوره مستوى جودتها المنخفض، ومن ثم سيضطر البائعين الاخرين الى ارسال اشارات بمنح فترات ضمان محددة على منتجاتهم تتناسب مع مستوى جودتها الفعلي، وذلك حتى يتجنبون بيعها بالسعر المنخفض، أما بائعي المنتج ذو الجودة المنخفضة سوف يقبلون اقل سعر لمنتجاتهم طالما لا يستطيعون تقديم ضمان عليها تكون فيه تكلفة تنفيذ الضمان اقل من المكاسب الضائعة نتيجة خفض السعر من قبل المشتري، وعموماً ستستمر جولات التأشير لدى باقي البائعين

^٢ وهو ما يعرف بظاهرة الاختيار المعاكس Adverse Selection حيث يقرر البائع ترك السوق حال فشله في اقناع المشتري بزيادة السعر بما يقابل مستوى جودة منتجه.

اجتماعياً والتي تكون قد قيمت بأكثر مما ينبغي، ومن ثم يكون من مصلحة الشركات النشطة اجتماعياً تبني أنماط إفصاح اجتماعي أكثر تطوراً (مثلاً النقدي أو على الأقل الكمي) للتخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات وتسهيل مهمة عقد المقارنات وبحيث تنقل رسالة للمجتمع يصعب تقليدها تستهدف تمييزها عن غيرها في الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم يمكنها الحصول على المنح والمزايا التي يقدمها المجتمع والتي تتناسب مع ادائها الاجتماعي الفعلي والتي تنعكس في النهاية إيجابياً على ادائها المالي، في حين يكون من مصلحة الشركات غير النشطة اجتماعياً أو ذات الاداء الاجتماعي المنخفض تبني أنماط إفصاح أقل تطوراً (الوصفي مثلاً) للإبقاء على حالة عدم تماثل المعلومات قائمة، حيث يصعب إجراء المقارنات، ومن ثم تحصل على مزايا ومنح من المجتمع لا تستحقها تنعكس في النهاية إيجابياً أيضاً على ادائها المالي.

ويأخذ في الاعتبار ان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة يعكس بشكل تقريبي درجة وفائها بنود المسؤولية الاجتماعية التي يتعين ان تضطلع بها، فإنه يمكن استخلاص ان نظريتي الاشارة والشرعية توفران معا اساساً نظرياً كافياً للتنبؤ بنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة والذي يتكامل مع مستوى افصاحها الاجتماعي (درجة وفائها بمسئولياتها الاجتماعية) وبحيث يعمل معاً في النهاية على تحسين ادائها المالي، كذلك توفران اساساً نظرياً للتنبؤ باثر أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي المختلفة على الاداء المالي للشركة عند مستويات الإفصاح الاجتماعي المختلفة، حيث يتوقع من الناحية النظرية ان يكون

نشاط الوحدة ومن ثم قدرتها على الاستمرار والنمو وتحقيق الارباح، فمن خلال تقييمه لأدائها الاجتماعي وادراكه لمدى وفائها بمسئولياتها الاجتماعية يتخذ ردود الافعال المناسبة التي تدعم أو تهدد شرعيتها، والتي قد تتمثل في صورة منح ومزايا (تخفيضات ضريبية، اعانات انتاج، تسهيلات ائتمانية، تشجيع شراء المنتجات، الخ) أو في صورة عقاب أو جزاء (ضغوط سياسية، ضغط اعلامي، مقاطعة المنتجات، الخ)، وحتى لا تتهدد شرعية المنشأة بتعيين عليها الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية بما يلبي احتياجات المجتمع المتجددة (Connelly et al., 2011; Burritt and Schaltegger, 2010; Adams and Whelan, 2009; Campbell et al., 2003).

وحيث أن الشركات في الواقع الفعلي تتفاوت من حيث درجة وفائها بمسئولياتها الاجتماعية، لذا ينشأ موقف عدم تماثل المعلومات السابق الاشارة اليه حيث تمثل الشركات الطرف الذي لديه معلومات اكثر عن مدى الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، في حين يمثل المجتمع بما فيه من اصحاب مصالح الطرف الذي لديه معلومات اقل في هذا الجانب، في ظل هذا الموقف يقيم المجتمع اداء المنشآت الاجتماعي على انه أداء متوسط طالما ان نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه هو النمط الوصفي حيث يصعب عليه عقد المقارنات والتمييز بين الشركات في ظل هذا النمط، وبالتالي تأتي ردود افعاله بما يتناسب وهذا التقييم، هذه الردود تنعكس على كافة المنشآت في السوق دون تمييز، الأمر الذي يكون له مردود سلبي على الشركات النشطة اجتماعياً حيث تكون قد قيمت باقل مما ينبغي، وإيجابي على الشركات غير النشطة

التجريبية هو ما سيعمل البحث على تحقيقه من خلال بناء فرضيات بحثية مناسبة واختبارها.

٣/٣: تطوير فرضيات البحث:

في هذا الجزء سيتم صياغة فرضيات البحث اللازمة لاختبار مدى واقعية الافتراض الضمني الذي ارتكزت عليه الدراسات الوضعية السابقة التي بحثت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والأداء المالي للشركة، والذي يشير الى عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على أدائها المالي، وايضاً اللازمة للحصول على دليل تجريبي يدعم او يدحض الاستنتاجات النظرية التي أمكن استخلاصها من تطبيق مضمون نظرتي الاشارة والشرعية على موقف الإفصاح المحاسبي للمنشآت عن مسؤوليتها الاجتماعية والذي يشير الى وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على أدائها المالي، وان الشركات في سبيل تحسين أدائها المالي تتبنى انماط افصاح اكثر تطوراً عندما يكون مستوى افصاحها الاجتماعي مرتفعاً، وكذلك تتبنى انماط افصاح أقل تطوراً عندما يكون مستوى افصاحها الاجتماعي منخفضاً، بما يعني ان التأثير الايجابي لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي يحدث عندما تكون هناك علاقة طردية تربط بين درجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الذي تتبناه الشركة ومستوى إفصاحها الاجتماعي. ويرى الباحث انه لتحقيق هذه الاهداف يتعين صياغة ثلاث فرضيات اساسية على النحو الموضح فيما يلي:

الفرضية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناه الشركات على أدائها المالي.

لأنماط الإفصاح الاكثر تطوراً (النقدي والكمي) تأثيراً ايجابياً على الاداء المالي للشركات كلما ارتفع مستوى إفصاحها الاجتماعي وسلبياً عليها كلما انخفض مستوى إفصاحها الاجتماعي، والعكس صحيح ايضاً حيث يتوقع ان يكون لأنماط الإفصاح الاقل تطوراً (الوصفي مثلاً) تأثيراً ايجابياً على الاداء المالي للشركات كلما انخفض مستوى إفصاحها الاجتماعي وسلبياً عليها كلما ارتفع مستوى إفصاحها الاجتماعي، وبذلك يمكن استنتاج ان هناك علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي للمنشأة ودرجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه حتى يكون لهما تأثيرا ايجابيا على ادائها المالي، بما يعني انه كلما زاد مستوى الإفصاح الاجتماعي للمنشأة كلما كان من مصلحتها تبني انماط افصاح اكثر تطوراً لتحسين أدائها المالي، والعكس صحيح ايضاً.

هذا ويرى الباحث أن الاستنتاجات النظرية التي توفرها نظرتي الاشارة والشرعية فيما يتعلق بالعلاقة بين نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة ومستوى افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية وأدائها المالي تحتاج الى دليل تجريبي يؤيدها أو يدحضها، وفي المقابل يمكن القول ايضاً أنه مع هذه الاستنتاجات النظرية التي توفرها النظريتين يصعب التسليم بواقعية الافتراض الضمني الذي ارتكزت عليه الدراسات الوضعية السابقة التي بحثت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والأداء المالي للشركة، والذي يشير الى عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على أدائها المالي، ومن ثم يحتاج الامر كذلك وبنفس القدر الى دليل تجريبي يدعم أو يدحض واقعية هذا الافتراض. إن توفير هذه الادلة

وغني عن البيان انه في حالة قبول هذه الفرضية فإن ذلك يعني عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي للشركات الخاضعة للدراسة، مما يدعم واقعية الافتراض الضمني الذي بنيت عليه الدراسات السابقة، وفي هذه الحالة لا يكون هناك داعي لاختبار أي فرضيات بحثية اضافية. اما في حالة رفض هذه الفرضية فإن ذلك يعني عدم واقعية الافتراض الضمني الذي بنيت عليه الدراسات السابقة، كما يعني تأييد جانب من الاستنتاجات النظرية التي تم استخلاصها من مضمون نظريتي الاشارة والشرعية والذي يشير الى وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي، وللتحقق من الاستنتاجات النظرية التي تشير الى أن المنشآت تتبنى انماط افصاح محاسبي اجتماعي محددة للتأثير ايجابيا على ادائها المالي، هذا وبغض النظر عن قبول أو رفض الفرضية فإن نتائج اختبارها ستوضح نوع التأثير الذي تحدثه انماط الإفصاح الاجتماعي على الاداء المالي هل هو تأثير اساسي أم وسيط.

أخيراً للتحقق من صحة الاستنتاجات النظرية التي تشير الى ان التأثير الايجابي لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي يحدث عندما تكون هناك علاقة ارتباط طردية تربط بين درجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الذي تتبناه الشركة ومستوى إفصاحها الاجتماعي، وان هذا التأثير الايجابي لا يحدث في غير ذلك من الحالات، فإنه يتعين صياغة واختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات

دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ودرجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه.

وبالطبع في حالة قبول هذه الفرضية أو رفضها مع وجود ارتباط معنوي سلبي بين المتغيرين فان ذلك يؤكد ما تم التوصل اليه حال تبين بالفعل رفض الفرضية الثانية من ان المنشآت تتبنى بشكل جزافي انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي المختلفة، وانها

واختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة معنوية لنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة على العلاقة بين مستوى إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية وادائها المالي.

في حالة رفض الفرضية الثانية فإن ذلك يعني وجود تأثير سلبي لأنماط الإفصاح الاجتماعي التي تتبناها المنشآت على ادائها المالي، وهو ما لا يتفق مع الاستنتاجات النظرية المستخلصة من مضمون

٢١ شركة، وشركات التشييد والبناء والتطوير العقاري وعددها ٢٠ شركة.
- قطاع الشركات التي تزاول أنشطة صديقة للبيئة ويضم بشكل اساسي الشركات التي تنتمي لقطاع التجارة والخدمات، وعددها ٢٤ شركة.

٢/٤: نموذج الانحدار:

يعتمد الباحث في اختبار الفرضيتين الاولى والثانية بالبحث على نموذج الانحدار المتعدد، حيث تشير علاقة الانحدار الى ان المتغير التابع الاداء المالي في نهاية عام ٢٠١٥ (معبراً عنه مرة بالعائد على الاصول ومرة اخرى بالنسبة (Tobin's Q) دالة خطية في تسعة متغيرات بفترة ابطاء سنة واحدة (أي مقيسه نهاية عام ٢٠١٤)، ثلاثة منها متغيرات مستقلة هي نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي، ومستوى الافصاح الاجتماعي والتفاعل بينهما، والسته الاخرى متغيرات ضابطة هي الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول، تركيز الملكية، نسبة المديونية، الربحية، الحجم، ونوع الصناعة. وعلى ذلك لاختبار الفرضيتين الاولى والثانية يتعين صياغة نموذجين للانحدار يتم في الاول التعبير عن المتغير التابع الاداء المالي بالعائد على الاصول، وفي الثاني يتم التعبير عنه بالنسبة Tobin's Q أما باقي المتغيرات المستقلة والضابطة فتظل كما هي، وذلك على النحو الموضح بالمعادلتين رقم (١)،

(٢) التاليتين:

العائد على الاصول ٢٠١٥ = ب صفر + ب١ نمط الافصاح ٢٠١٤ + ب٢ مستوى الافصاح الاجتماعي ٢٠١٤ + ب٣ التفاعل + ب٤ الدور المزدوج ٢٠١٤ + ب٥ تركيز الملكية ٢٠١٤ + ب٦ نسبة المديونية ٢٠١٤ + ب٧ الحجم ٢٠١٤ + ب٨ الربحية ٢٠١٤ + ب٩ نوع الصناعة ٢٠١٤ + الخطأ العشوائي..... (١)

ليست على دراية بالعلاقة التي تربط بين هذه الانماط التي تنتبها ومستوى افصاحها الاجتماعي والتي تجعلها تؤثر ايجابيا على ادائها المالي. اما في حالة رفضها مع وجود ارتباط معنوي موجب بين المتغيرين فان ذلك يؤكد صحة الاستنتاجات المستخلصة من نظريتي الاشارة والشريعة والتي تشير الى ان الشركات في سبيل تحسين أدائها المالي تتبنى انماط افصاح اكثر تطوراً عندما يكون مستوى افصاحها الاجتماعي مرتفعاً وأقل تطوراً عندما يكون مستوى افصاحها الاجتماعي منخفضاً.

القسم الرابع: تصميم الدراسة

١/٤: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق الاوراق المالية السعودي في عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥م، ويبلغ اجمالي عدد هذه الشركات ١٤٩ شركة، وعينة الدراسة هي كل الشركات التي يشملها مجتمع الدراسة بعد استبعاد المؤسسات المالية وعددها ٤٥ مؤسسة (١٢ بنكاو ٣٣ شركة تأمين) حيث لها طبيعة وقوانين خاصة تحكم عملها، الامر الذي يحتم استبعادها من عينة الدراسة ومن الممكن اجراء دراسة مستقلة لها، كذلك تم استبعاد عدد ١٣ شركة اخرى من مجتمع الدراسة اما لعدم اكتمال البيانات في أحد سنتي الدراسة أو لعدم افصاحها على الاطلاق بأي نمط عن بنود المسؤولية الاجتماعية، وعلى ذلك فعدد شركات العينة الصالح للدراسة هو ٩١ شركة تم توزيعها على قطاعين رئيسيين على النحو التالي:

- قطاع الشركات التي تزاول أنشطة من المحتمل ان تكون ضارة بالبيئة وعددها ٦٧ شركة ويضم شركات البتروكيماويات والاسمنت وعددها ٢٦ شركة، وشركات الاستثمار الصناعي وعددها

العائد على الاصول ٢٠١٥: ويقاس كميًا بنسبة صافي الربح المحاسبي الى اجمالي قيمة الاصول بالميزانية لشركات العينة في نهاية عام ٢٠١٥. النسبة **Tobin's Q 2015**: وتقاس كميًا لشركات العينة باستخدام العلاقة التالية:

Tobin's Q 2015 = (القيمة السوقية لاسهم المنشأة العادية ٢٠١٥ + القيمة الدفترية للديون ٢٠١٥) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الاصول ٢٠١٥..... (٣)
حيث أن:

القيمة السوقية لاسهم الشركة العادية ٢٠١٥ = عدد الاسهم العادية للشركة نهاية ٢٠١٥ × سعر الاقبال للسهم العادي يوم ٣١/١٢/٢٠١٥.... (٤)
٢/٣/٤: المتغيرات المستقلة:

وعدها ثلاثة متغيرات يتم قياسها كميًا لشركات العينة في نهاية عام ٢٠١٤م على النحو الموضح فيما يلي:

- نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي:

وله ثلاث حالات تعكس درجة تطور نمط الإفصاح ويعبر عنها بمقياس فترتي Interval Scale يأخذ قيمة (١) عندما يكون الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وصفي بالكامل، والقيمة (٢) عند شمول الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على قيم كمية غير نقدية الى جوار الإفصاح الوصفي، والقيمة (٣) عندما يتضمن الإفصاح المحاسبي الاجتماعي قيم نقدية الى جوار الإفصاح الوصفي او الكمي أو كلاهما.

- مستوى الإفصاح الاجتماعي:

وهو مؤشر يقيس كميًا لكل شركة نسبة بنود المسؤولية الاجتماعية المفصوح عنها فعليًا الى حد

Tobin's Q 2015 = بصفر + ب١ نمط الإفصاح ٢٠١٤ + ب٢ مستوى الإفصاح الاجتماعي ٢٠١٤ + ب٣ التفاعل + ب٤ الدور المزدوج ٢٠١٤ + ب٥ تركيز الملكية ٢٠١٤ + ب٦ نسبة المديونية ٢٠١٤ + ب٧ الحجم ٢٠١٤ + ب٨ الربحية ٢٠١٤ + ب٩ نوع الصناعة ٢٠١٤ + الخطأ العشوائي..... (٢)

حيث أن:

التفاعل: وهو متغير غير حقيقي يمثل حاصل ضرب (نمط الإفصاح ٢٠١٤ × مستوى الإفصاح ٢٠١٤).

بصفر: ثابت الانحدار.

ب١، ب٢، ب٣: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الأساسية مستوى الإفصاح الاجتماعي و نمط الإفصاح المحاسبي والتفاعل بينهما على الترتيب.

ب٤- ب٩: معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة. التذييل الزمني: يشير الى وجود فترة إبطاء سنة واحدة بين المتغير التابع في النموذجين حيث يقاس في نهاية سنة ٢٠١٥، والمتغيرات المستقلة والضابطة حيث تقاس في نهاية سنة ٢٠١٤.

٣/٤: التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة:

يتولى هذا الجزء التعريف الاجرائي Operational Definition لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

١/٣/٤: المتغير التابع:

وهو الاداء المالي في نهاية عام ٢٠١٥م، ويعبر عنه بمقياسين اساسيين هما:

الاجتماعي، ويمكن من خلاله تحديد ما اذا كان هناك تفاعل بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ونمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه في التأثير على ادائها المالي أم لا. وهو ما يفيد في الكشف عن ما اذا كان هناك تأثير اساسي أم تأثير وسيط (أو منظم) لنمط الإفصاح الاجتماعي على الاداء المالي.

٤/٣/٣: المتغيرات الضابطة:

وعددها ستة متغيرات ويتم أيضاً قياسها كميًا لشركات العينة في نهاية عام ٢٠١٤م كالتالي:

- الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول: ويعرف اجرائياً بمتغير وهمي يأخذ واحد صحيح عندما يكون رئيس مجلس الادارة هو المدير التنفيذي للشركة، وصفر عندما لا يشغل رئيس مجلس الادارة أي وظائف تنفيذية.
- تركيز الملكية: وتقاس كميًا بالنسبة المئوية للاسهام المملوكة للمساهمين الكبار والتي تبلغ حصتهم في رأس المال ٥% فأكثر^٤.
- نسبة المديونية: وتقاس كميًا بنسبة اجمالي الديون الى اجمالي قيمة الاصول.
- العائد على الاصول: ويقاس بنسبة صافي الربح المحاسبي الى اجمالي قيمة الاصول.
- حجم الشركة: ويقاس كميًا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الاصول.
- نوع الصناعة: ولتعريفه اجرائياً تم تقسيم السوق السعودي الى قطاعين رئيسيين هما: قطاع الشركات التي تزاول أنشطة من المحتمل ان تكون

اقصى محدد للبنود التي يمكن ان تفصح عنها الشركات في مجتمع الدراسة، هذا ويفترض ضمنا ان كافة بنود المسؤولية الاجتماعية التي يشملها المؤشر متساوية من حيث أوزانها النسبية، ومن ثم يأخذ البند قيمة واحد صحيح حال افصاح المنشأة عنه وصفر حال عدم افصاحها عنه، وعليه يمكن بشكل مبسط قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي لأي شركة باستخدام العلاقة التالية:

مستوى الإفصاح الاجتماعي = عدد بنود المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها فعلياً ÷ الحد الأقصى لعدد البنود التي يمكن الإفصاح عنها.....(٥)

هذا وفيما يتعلق بالبنود التي يشملها مؤشر الإفصاح الاجتماعي يلاحظ وجود درجة ما من التفاوت في عدد ومضمون هذه البنود فيما بين الدراسات السابقة، وحيث ان تركيب أو بناء مؤشر للإفصاح الاجتماعي يخرج عن نطاق البحث الحالي، لذا سوف يستخدم الباحث ذات البنود التي يشملها مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الوارد بدراسات سابقة حديثة تمت على المملكة العربية السعودية والتي استرشد في تحديدها بمعيار المسؤولية الاجتماعية الايزو ٢٦٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لإصدار المعايير ISO، كما روعي فيها ان تتناسب مع واقع حال بيئة الاعمال السعودية^٣ (الهباش، ٢٠١٥، ص ٨١٥، Habbash, 2017, p.101).

- التفاعل:

وهو متغير غير حقيقي يعبر عن حاصل ضرب المتغيرين المستقلين السابقين نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ومستوى الإفصاح

^٤ وفقا لهيئة سوق المال السعودي تضم مجموعة المساهمين الكبار كل مساهم له حصة في رأس مال الشركة تعادل 5% فأكثر، ومن ثم توجد بيانات متاحة فقط عن هذه المجموعة من الملاك، وعليه استعان بها الباحث في تعريف المتغير الضابط تركيز الملكية اجرائياً.

^٣ للتعرف على بنود مؤشر الإفصاح الاجتماعي التي سيعتمد عليها البحث في قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي لشركات العينة راجع ملحق رقم (١).

الادنى والاقصى لقيمة كل متغير، هذه الاحصائيات تعطي فكرة اولية عن كافة المتغيرات وبهنا هنا ان متغير نمط الافصاح في نهاية عام ٢٠١٤م جاء متوسطه ١.٦٢ وانحرافه المعياري ٠.٧٥٧ مما يعني ان هناك تفاوت كبير بين انماط الافصاح التي تتبناها شركات العينة، وانه في المتوسط يقع نمط الافصاح في السوق السعودي بين نمطي الافصاح الوصفي والكمي. من ناحية اخرى بلغ متوسط مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات العينة حوالي ٣٨.٨% في نهاية عام ٢٠١٤م وهو ما يتجاوز بشكل كبير ما كان عليه متوسط هذا المستوى في احدث الدراسات السابقة التي تمت على الشركات السعودية والتي اتبعت ذات المؤشر حيث بلغ متوسط مستوى الافصاح الاجتماعي فيها ١٣% خلال الفترة التي اخضعتها للدراسة (٢٠٠٧ - ٢٠١١م) مما يعني ان هناك نمو ملحوظ في وفاء الشركات السعودية بمسئوليتها الاجتماعية والذي ينعكس على مستوى افصاحها الاجتماعي.

ضارة بالبيئة ويضم شركات البتروكيماويات والاسمنت، وشركات الاستثمار الصناعي، وشركات التشييد والبناء والتطوير العقاري. اما القطاع الثاني فهو قطاع الشركات التي تزاول أنشطة صديقة للبيئة ويضم بشكل اساسي الشركات التي تنتمي لقطاع التجارة والخدمات. هذا ويعبر عن انتماء الشركة لقطاع ما من عدمه بمتغير وهمي يأخذ قيمة واحد حال انتمائها اليه وصفر حال عدم انتمائها اليه.

القسم الخامس: اختبار الفرضيات

وتحليل ومناقشة النتائج

١/٥ : الاحصائيات الوصفية:

ابتداءً ينبغي التنويه الى انه تم استخدام الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في اجراء التحليل الاحصائي الخاص بالدراسة، وقبل المضي قدماً في تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات البحث ينبغي التنويه الى ان جدول رقم (١) يعرض للإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد

جدول رقم (١)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العائد على الاصول ١٥	91	-.1442-	.2775	.058526	.0755799
Tobin's Q 15	91	.3910	3.9829	1.511387E0	.6452753
نمط الافصاح ١٤	91	1	3	1.62	.757
مستوى الافصاح ١٤	91	.059	.883	.38767	.197813
التفاعل	91	.059	2.649	.67413	.594105
الدور المزدوج ١٤	91	0	1	.07	.250
تركز الملكية ١٤	91	.0501	.9500	.383268	.2048252
نسبة المديونية ١٤	91	.0251	.8354	.415482	.2061114
العائد على الاصول ١٤	91	-.1215-	.3556	.072917	.0794832
الحجم ١٤	91	12.4051	19.6446	1.503461E1	1.4690172
نوع الصناعة ١٤	91	0	1	.74	.443

ويوضح جدول رقم (٢) انه في نهاية عام ٢٠١٤م اتبعت ما نسبته ٥٤.٩% من شركات العينة نمط الإفصاح الوصفي، وأن ٢٨.٦% منها اتبعت نمط الإفصاح الكمي، في حين بلغت نسبة الشركات التي اتبعت نمط الإفصاح النقدي ١٦.٥% مما يعني ان الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في السوق السعودي يغلب عليه الطابع الوصفي.

جدول رقم (٢)

نمط الإفصاح ١٤ Frequency

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	50	54.9	54.9	54.9
2	26	28.6	28.6	83.5
3	15	16.5	16.5	100.0
Total	91	100.0	100.0	

النموذجين من مشكلة الارتباط الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، فبالرغم من ارتفاع قيم معاملات التضخم Variance Inflation Factor (VIF) للمتغيرات المستقلة الثلاثة نمط الإفصاح المحاسبي ومستوى الإفصاح الاجتماعي والتفاعل بالنموذجين حيث بلغت ٦.٣٤٩، ٧.٧٦٩، ١٥.٨٩٦ على الترتيب، وذلك على النحو الموضح بالعمود الأخير بالجدولين رقم (٥) ورقم (٦)، الا ان ذلك لا يعني وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة بالنموذجين، فمن الطبيعي أن تأتي معاملات التضخم مرتفعة بفعل ادخال متغير التفاعل كمتغير مستقل على علاقة الانحدار بالنموذجين وهو كما سبق التنويه متغير غير حقيقي حيث يمثل حاصل ضرب المتغيرين المستقلين الآخرين معاً، الامر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع

٢/٥: اختبار الفرضيتين الاولى والثانية:

لاختبار فرضية البحث الاولى والثانية تم التشغيل الاحصائي لنموذجي الانحدار المحددين بالمعادلة رقم (١)، ورقم (٢)، وذلك للتعبير عن المتغير التابع مرة باستخدام العائد على اجمالي الاصول، ومرة أخرى باستخدام النسبة Tobin's Q، ويمكن تلخيص اهم النتائج التي تم التوصل اليها من تشغيل النموذجين فيما يلي:

١/٢/٥: تم التحقق من خلو النموذجين من المشكلات التي تواجه عادة نماذج الانحدار المتعدد وهي مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation حيث بلغت قيمة معامل Durbin-Watson في النموذجين ١.٨٠٦، ١.٦٥٢ وذلك على النحو الموضح بالعمود الأخير بالجدولين رقم (٣) ورقم (٤) وهي قيم تقع في الحدود المقبولة والتي تتراوح بين (١.٥ - ٢.٥) أي تدور حول القيمة ٢، كما تم التحقق من خلو

والضابطة بالنموذجين تستطيع ان تفسر جانباً يعتد به من التغير في المتغير التابع الاداء المالي سواء كان معبراً عنه بمقاييس محاسبية (العائد على اجمالي الاصول) أو بمقاييس (Tobin's Q)، غير انه يلاحظ ارتفاع القوة التفسيرية في النموذج الاول عن الثاني بشكل ملحوظ ولعل ذلك يعود الى الارتباط القوي المعروف بين ربحية المنشأة في سنة ما وربحيتها في السنة التالية، وهو ما تظهره المساهمة الحدية للمتغير الضابط معدل العائد على الاصول سنة ٢٠١٤ في تحديد قيمة المتغير التابع بالنموذج الاول العائد على الاصول في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت ٧٨.٢% ($\beta_7 = 0.782$) كما يتضح من جدول رقم (٧).

ظاهري في قيم معاملات التضخم لهذه المتغيرات لا يقابله بالفعل درجة ارتباط عالية بين المتغيرات المستقلة الحقيقية، ويؤكد ذلك ما يظهره جدول رقم (٩) من ان الارتباط بين المتغيرين المستقلين الحقيقيين نمط الإفصاح المحاسبي ومستوى الإفصاح الاجتماعي جاء حوالي ٣٢.٤%، وهو ما لا يمكن معه ان يحدث مشكلة الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين، وتأسيساً على ذلك تكون البيانات المدخلة للنموذجين خالية من المشكلات التي تهدد صحة النتائج.

٢/٢/٥: فيما يتعلق بالقوة التفسيرية للنموذجين فكما يتضح من جدول رقم (٣)، وجدول رقم (٤) جاءت قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted-R Square تعادل ٧١.٥% ، ٤٥.٥% في النموذج الاول والثاني على الترتيب، وهو ما يعني ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة

جدول رقم (٣)

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.862 ^a	.744	.715	.0403331	1.806

a. Predictors: (Constant), نمط الإفصاح؛ ١، نسبة الملكية؛ ١، الدور المزدوج؛ ١، التفاعل، مستوى الإفصاح؛ ١، نوع الصناعة؛ ١، الحجم؛ ١، العائد على الاصول؛ ١، المديونية؛ ١

b. Dependent Variable: العائد على الاصول ١٥

جدول رقم (٤)

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.714 ^a	.510	.455	.4761913	1.652

a. Predictors: (Constant), نمط الإفصاح؛ ١، تركيز الملكية؛ ١، الدور المزدوج؛ ١، التفاعل، مستوى الإفصاح؛ ١، نوع الصناعة؛ ١، الحجم؛ ١، العائد على الاصول؛ ١، نسبة المديونية؛ ١

b. Dependent Variable: Tobin's Q 15

من ناحية أخرى يتضح من جدول تحليل التباين رقم تماماً سواء في النموذج الأول أو النموذج الثاني (5)، (6) ان علاقة الانحدار في مجملها معنوية حيث (P value = 0.000) في كلا النموذجين.

جدول رقم (5)

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.382	9	.042	26.115	.000 ^a
1 Residual	.132	81	.002		
Total	.514	90			

a. Predictors: (Constant), 1, نمط الإفصاح؛ 1، التفاعل، مستوى الإفصاح؛ 1، الدور المزدوج؛ 1، الحجم؛ 1، العائد على الأصول؛ 1، المديونية؛ 1، نوع الصناعة؛ 1،

b. Dependent Variable: العائد على الأصول؛ 1

جدول رقم (6)

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	19.107	9	2.123	9.362	.000 ^a
Residual	18.367	81	.227		
Total	37.474	90			

a. Predictors: (Constant), 1, نمط الإفصاح؛ 1، التفاعل، مستوى الإفصاح؛ 1، الدور المزدوج؛ 1، الحجم؛ 1، العائد على الأصول؛ 1، المديونية؛ 1، نوع الصناعة؛ 1،

b. Dependent Variable: Tobin's Q 15

الأصول موجبة وهو ما يتفق مع تأثيرهما الإيجابي المتوقع نظرياً على ربحية المنشأة ومن ثم تأثيرهما الإيجابي على القيمة السوقية للمنشأة (المتغير التابع النسبة Tobin's Q)، كذلك جاءت اشارتي المتغيرين الضابطين الحجم ونوع الصناعة (من حيث اضرارها بالبيئة) سالبة وهو ما يتفق مع تأثيرهما السلبي المتوقع نظرياً على القيمة السوقية للمنشأة (المتغير التابع النسبة Tobin's Q) بفعل ما يحدثه من ضغوط سياسية واعلامية تهدد شرعية المنشأة وتنعكس في النهاية سلباً على قيمتها السوقية.

3/2/5: من الجدولين رقمي (7)، (8) يتضح ان كافة معاملات الانحدار (β_i) التي لها دلالة معنوية ($P \text{ value} \leq 0.05$) والخاصة بالمتغيرات الضابطة بالنموذجين جاءت اشاراتها متفقة تماماً مع اتجاهها المتوقع، ففي النموذج الاول وكما يتضح من جدول رقم (7) جاءت اشارة المتغير الضابط العائد على الأصول سنة 2014 موجبة وهو ما يتفق مع تأثيره المتوقع نظرياً على المتغير التابع العائد على الأصول سنة 2015، وفي النموذج الثاني وكما يتضح من جدول رقم (8) جاءت اشارتي المتغيرين الضابطين تركيز الملكية والعائد على

جدول رقم (٧)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	.022	.053		.405	.686		
نمط الإفصاح ١٤	-.012	.014	-.116	-.818	.416	.158	6.349
مستوى الإفصاح ١٤	-.083	.060	-.218	-1.391	.168	.129	7.769
التفاعل	.060	.029	.471	2.099	.039	.063	15.896
الدور المزدوج ١٤	.007	.017	.023	.400	.690	.952	1.051
تركز الملكية ١٤	.004	.023	.010	.154	.878	.793	1.261
نسبة المديونية ١٤	-.029	.025	-.080	-1.155	.252	.663	1.509
العائد على الأصول ١٤	.744	.063	.782	11.871	.000	.729	1.371
الحجم ١٤	.000	.004	.003	.048	.962	.643	1.555
نوع الصناعة ١٤	.002	.011	.009	.146	.884	.826	1.210

a. Dependent Variable: العائد على الأصول ١٥

جدول رقم (٨)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	2.966	.627		4.728	.000		
1 نمط الإفصاح ١٤	-.176	.167	-.206	-1.051	.297	.158	6.349
مستوى الإفصاح ١٤	-1.186	.707	-.364	-1.677	.097	.129	7.769
التفاعل	.715	.337	.659	2.124	.037	.063	15.896
الدور المزدوج ١٤	.275	.206	.106	1.333	.186	.952	1.051
تركز الملكية ١٤	.795	.275	.252	2.889	.005	.793	1.261
نسبة المديونية ١٤	.105	.299	.034	.352	.726	.663	1.509
العائد على الأصول ١٤	4.300	.740	.530	5.814	.000	.729	1.371
الحجم ١٤	-.105	.043	-.240	-2.475	.015	.643	1.555
نوع الصناعة ١٤	-.390	.125	-.268	-3.133	.002	.826	1.210

a. Dependent Variable: Tobin's Q 15

منفرد لكل منهما على الاداء المالي، وذلك سواء كان الاداء المالي معبراً عنه بمقاييس محاسبية (العائد على الاصول) أو بمقاييس سوقية (النسبة Tobin's Q)، وأن التفاعل بين نمط ومستوى الإفصاح الاجتماعي هو الذي له تأثير معنوي موجب على الاداء المالي في النموذجين. وبشكل أكثر تفصيلاً فإن هذا يعني ان تأثير مستوى الإفصاح الاجتماعي على الاداء المالي يتوقف على نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه المنشأة، ومن ثم يكون لنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي

٥/٢/٤: بالتركيز على معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الثلاثة فإنه يلاحظ من الجدولين رقم (٧)، (٨) ان متغير التفاعل فقط جاء تأثيره معنوي موجب على الاداء المالي بالنموذجين، حيث جاءت قيم P Value لمعاملاته لتعادل 0.39، 0.037 بالنموذج الاول والثاني على الترتيب، في حين جاءت معاملات المتغيرات المستقلة الاخرى نمط الإفصاح المحاسبي ومستوى الإفصاح الاجتماعي غير معنوية عند مستوى ٥% بالنموذجين، الأمر الذي يشير الى عدم وجود تأثير اساسي يعمل بشكل

والذي يعبر عن الاداء المالي السوقي. ومن ثم نستخلص ان الشركات تعتمد الى تبني انماط الإفصاح المحاسبي التي تتكامل مع مستوى افصاحها الاجتماعي بما يعمل في النهاية على تحسين أدائها المالي المحاسبي والسوقي، وهو ما يدعم الاستنتاجات النظرية المستخلصة من تطبيق مضمون نظريتي الإشارة والشرعية على موقف الإفصاح الاجتماعي للشركة.

٣/٥: اختبار الفرضية الثالثة:

فيما يتعلق بالفرضية الثالثة التي تختبر مدى وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ودرجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه، فقد تم قياس درجة الارتباط بين المتغيرين باستخدام معامل بيرسون للارتباط وكما يتضح من جدول رقم (٩) يوجد ارتباط طردي بين المتغيرين مقداره ٣٢.٤% وهو معنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% ($P \text{ value} = 0.002$)، الامر الذي يعني رفض الفرضية الثالثة وقبول الفرضية البديلة لها بوجود علاقة ارتباط طردية بين درجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة ومستوى افصاحها الاجتماعي، وهو ما يدعم صحة الاستنتاجات النظرية التي امكن استخلاصها من تطبيق مضمون نظريتي الإشارة والشرعية على موقف افصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية والتي تشير الى ان الشركات تتبنى انماط افصاح محاسبي اجتماعي اكثر تطوراً كلما زاد مستوى افصاحها الاجتماعي، وأقل تطوراً كلما انخفض مستوى افصاحها الاجتماعي، وذلك لتحسين ادائها المالي.

تأثير وسيط أو منظم للعلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي، وان هذا التأثير يكون له مردود ايجابي على الاداء المالي.

وتأسيساً على ذلك يتم رفض الفرضية الاولى للبحث والتي تنص على عدم وجود تأثير معنوي لنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة على ادائها المالي. وهو ما يعني ايضاً عدم واقعية الافتراض الضمني الذي ارتكزت عليه الدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي والذي يشير الى عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي.

كما انه وبناءً على نتائج التحليل السابقة والتي يظهرها الجدولين رقم (٧) ، (٨) من أن اشارة معامل متغير التفاعل جاءت موجبة بالنموذجين فإنه يتم قبول الفرضية الثانية بوجود تأثير ايجابي ذو دلالة معنوية لنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الذي تتبناه الشركة على العلاقة بين مستوى افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية وادائها المالي، فكما هو واضح هناك تأثير معنوي موجب للتفاعل بين نمط ومستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي للشركة، وذلك سواء كان الاداء المالي معبراً عنه بمقاييس محاسبية (العائد على الاصول) أو بمقاييس سوقية (النسبة Tobin's Q)، وان المساهمة الحدية للتفاعل بين نمط ومستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في احداث المتغير التابع (الاداء المالي) بلغت ٤٧.١% بالنموذج الاول والذي يعبر عن الاداء المالي المحاسبي، ٦٥.٩% في النموذج الثاني

جدول رقم (٩) Correlations

	نمط الإفصاح ١	مستوى الإفصاح ١
Pearson Correlation	1	.324**
Sig. (2-tailed)		.002
N	91	91
Pearson Correlation	.324**	1
Sig. (2-tailed)	.002	
N	91	91

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

خلاصة البحث ونتائجه

أدائها المالي؟ ولإجابة على هذه الاسئلة تم تطوير ثلاث فرضيات بحثية بالاستناد الى الاساس النظري الذي يوفره مضمون نظريتي الاشارة والشرعية حال تطبيقه على موقف افصاح الشركات عن ادائها الاجتماعي.

فضلاً عن ذلك للوصول الى توصيف دقيق للعلاقة بين نمط ومستوى الإفصاح الاجتماعي للشركة وادائها المالي فقد تم ضم ستة متغيرات ضابطة شائعة الاستخدام في الدراسات السابقة لهذه العلاقة هي: الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول، وتركز الملكية للتعبير عن هيكل الحوكمة، ونسبة المديونية للتعبير عن هيكل راس المال، والربحية للتعبير عن الأداء المالي بصفة عامة، والحجم ليبر عن حجم الشركة وينوب عن حضورها الاعلامي وما تتعرض له من ضغوط سياسية، وأخيراً نوع الصناعة ليبر عن طبيعة نشاط الشركة من حيث اضراره بالبيئة من عدمه.

من ناحية أخرى تم استخدام الاساليب التي توفرها الحقيبة الاحصائية SPSS في اختبار فرضيات البحث، حيث استخدم تحليل الانحدار

انطلاقاً من التشكيك في مدى واقعية الافتراض الضمني الذي بنيت عليه الدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي، والذي يشير الى عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي عن بنود المسؤولية الاجتماعية للشركة (وصفي، كمي غير نقدي، نقدي) على أدائها المالي، فقد استهدف البحث توفير دليل تجريبي يسهم في توصيف العلاقة بين أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها الاجتماعي وادائها المالي، وذلك من خلال الاجابة على عدة اسئلة بحثية هي: هل هناك تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على أدائها المالي؟ وما طبيعة هذا التأثير حال تواجده، هل هو تأثير اساسي ام تأثير وسيط يعمل فقط من خلال تفاعل هذه الانماط مع مستوى الإفصاح الاجتماعي؟ وهل هناك علاقة بين هذه الانماط التي تتبناها الشركات ومستوى افصاحها الاجتماعي؟ وهل توظف الشركات هذه العلاقة حال تواجدها لتحسين

العينة حوالي ٣٨.٨% في نهاية عام ٢٠١٤م وهو ما يتجاوز بشكل كبير ما كان عليه متوسط هذا المستوى في احدث الدراسات السابقة التي تمت على الشركات السعودية والتي اتبعت ذات المؤشر حيث بلغ متوسط مستوى الإفصاح الاجتماعي فيها ١٣% خلال الفترة التي اخضعتها للدراسة (٢٠٠٧-٢٠١١م) مما يعني ان هناك نمواً ملحوظاً في وفاء الشركات السعودية بمسئولياتها الاجتماعية، كما يعني زيادة اهتمامها بالإفصاح الاجتماعي مع مرور الزمن.

ثانياً: هناك تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على ادائها المالي، وذلك سواء تم التعبير عن الاداء المالي بمقاييس محاسبية (العائد على اجمالي الاصول) أو بمقاييس تعكس القيمة السوقية للمنشأة (النسبة Tobin's Q)، وهو ما يؤكد عدم واقعية الافتراض الضمني الذي بنيت عليه الدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي والاداء المالي، والذي يشير الى عدم وجود تأثير لأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على الاداء المالي، ومن ثم يكون هناك حاجة بالفعل لترجيح بنود الإفصاح الاجتماعي بأوزان نسبية تعكس درجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي عنها، وذلك لتوفير قياس لمستوى الإفصاح الاجتماعي اقرب الى الواقعية، وبالتالي اقل تحيزاً، وبالطبع ذلك يعمل في اتجاه معاكس لما كان يعتقد سلفاً من ان اعطاء أوزان ترجيحية لبنود المسؤولية الاجتماعية (وبغض النظر عن الدافع) انما يزيد من درجة الذاتية في قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي ويبعده عن الموضوعية.

المتعدد في اختبار فرضيتين وتحليل الارتباط في اختبار الفرضية المتبقية، ولتوفير البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث تم استخدام اسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير المالية المنشورة لكافة الشركات السعودية المدرجة في سوق المال السعودي عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥، وذلك بعد استبعاد المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين حيث لها طبيعة وقوانين خاصة تحكمها تستدعي دراستها بشكل مستقل، كذلك بعد استبعاد الشركات غير مكتملة البيانات خلال هاتين السنتين، ومن ثم بلغت عينة البحث ٩١ شركة تم توزيعها على قطاعين اساسين بحسب إضرارها للبيئة من عدمه. **هذا ومن خلال تحليل الاحصائيات الوصفية ونتائج اختبار فرضيات البحث يمكن استخلاص ما يلي:**

أولاً: فيما يتعلق بأنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تبنتها الشركات السعودية نهاية عام ٢٠١٤م فقد تبين ان ما نسبته ٥٤.٩% من شركات العينة اتبعت بالفعل نمط الإفصاح الوصفي، وأن ٢٨.٦% منها اتبعت نمط الإفصاح الكمي، في حين بلغت نسبة الشركات التي اتبعت نمط الإفصاح النقدي ١٦.٥%، مما يعني ان الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في السوق السعودي يغلب عليه الطابع الوصفي، وذلك بالرغم من أن تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة لشركات العينة بين أن معظم هذه الشركات كان يمكنها الإفصاح عن جانب كبير من مساهماتها الاجتماعية في صورة نقدية، حيث تعد في معظمها نفقات اجتماعية مباشرة والتي يمكن قياسها نقدياً بسهولة بما يتفق مع المعايير والقواعد المحاسبية التي تحكم قياس النفقات بشكل عام. من ناحية اخرى بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات

تمائل المعلومات، ومن ثم يصعب على المجتمع عقد المقارنات اللازمة لتقييم ادائها الاجتماعي، وبالتالي تحصل على مزايا من المجتمع لا تستحقها. تنعكس ايجابياً على ادائها المالي. هذا وتتفق هذه النتائج تماماً مع الاستنتاجات النظرية التي يمكن استخلاصها من تطبيق مضمون نظريتي الاشارة والشرعية على موقف الإفصاح الاجتماعي للشركات.

اخيراً ينبغي الاشارة الى ان البحث الحالي حاول لقاء الضوء على جانب لم يتعرض له البحث المحاسبي الوضعي في مجال الإفصاح الاختياري بصفة عامة، والإفصاح الاجتماعي بصفة خاصة، حيث ركز على نمط الإفصاح المحاسبي عن بنود المسؤولية الاجتماعية، وتأثيره على مضمون الرسالة التي تبلغ للمجتمع بما فيه من اصحاب مصالح عن اداء المنشأة الاجتماعي، ودوره في عقد المقارنات وتقييم الأداء الاجتماعي وتشكيل ردود افعال المجتمع واثارها المالية، ومن ثم فهو يفتح الطريق امام بحوث مستقبلية تتولى توفير ادلة تجريبية تدعم أو تدحض اتجاه البحث وما توصل اليه من نتائج، وذلك من خلال تكراره على بيئات ومجتمعات مختلفة، او على ذات البيئة في ازمدة مختلفة ومقارنة النتائج، كما يتيح للبحوث المعيارية أو القياسية Normative Research التي تتولى تطوير نماذج نظرية للإفصاح الاجتماعي أن تأخذ بعداً جديداً في الاعتبار هو دور نمط الإفصاح المحاسبي ودرجة تطوره في التأثير على الاداء المالي للشركات. كذلك تمهد النتائج التي توصل اليها البحث الطريق لدراسات وضعية وقياسية مستقبلية تستهدف التركيز على الكيف وليس الكم فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي الاختياري بصفة

ثالثاً: ان تأثير أنماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تتبناها الشركات على ادائها المالي هو تأثير ايجابي، وذلك ايضاً سواء تم التعبير عن الاداء المالي بمقاييس محاسبية (العائد على اجمالي الاصول) أو بمقاييس تعكس القيمة السوقية للمنشأة (النسبة Tobin's Q)، وهذا التأثير يعمل فقط من خلال تفاعل هذه الانماط مع مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركة، ومن ذلك يمكن استخلاص ان الشركات تعتمد الى اختيار انماط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي التي تعمل مع مستوى افصاحها الاجتماعي على نقل رسالة للمجتمع تعكس افضل صورة لأدائها الاجتماعي، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على ردود افعاله، ومن ثم ايجابياً على أدائها المالي.

رابعاً: ان الشركات في سبيل تحسين ادائها المالي تعتمد الى تبني انماط افصاح محاسبي اجتماعي اكثر تطوراً (الكمي، النقدي)، وذلك كلما كانت درجة وفائها ببنود مسؤوليتها الاجتماعية أو مستوى افصاحها الاجتماعي مرتفعاً، حيث تعمل أنماط الإفصاح المتطورة في هذه الحالة على التخفيض من حدة عدم تماثل المعلومات وتسهيل مهمة عقد المقارنات اللازمة لتقييم ادائها الاجتماعي، كما تنقل رسالة للمجتمع يصعب تقليدها عن الاداء الاجتماعي المتميز لهذه الشركات، ومن ثم تحصل على المزايا التي تستحقها من المجتمع والتي تنعكس ايجابياً على ادائها المالي، كذلك قد تعتمد الشركات في سبيل تحسين ادائها المالي الى تبني انماط افصاح محاسبي اجتماعي اقل تطوراً (الوصفي مثلاً) كلما كانت درجة وفائها ببنود مسؤوليتها الاجتماعية أو مستوى افصاحها الاجتماعي منخفضاً، وذلك للزيادة من حدة عدم

ب - المراجع الاجنبية:

- Adams, C. and Whelan, G. (2009), "Conceptualising future change in corporate sustainability reporting", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 22 No. 1: 118-143.
- Aras, G., Aybars, A. and Kutlu, O. (2010), "Managing corporate performance: Investigating the relationship between corporate social responsibility and financial performance in emerging markets ", *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol . 59 No.3: 229-254.
- Bayoud, N.S., Kavanagh, M. and Slaughter, G. (2012), "An empirical study of the relationship between corporate social responsibility disclosure and organizational performance: evidence from Libya", *International Journal of Management and Marketing Research*, Vol.5 No. 3: 69-82.
- Branco, M.C. and Delgado, C. (2011), "Research on corporate social responsibility and disclosure in Portugal", *Social Responsibility Journal*, Vol. 7 No. 2: 202-217.
- Burritt, R.L. and Schaltegger, S. (2010), "Sustainability accounting and reporting: fad or trend?", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 23 No. 7: 829-846.
- Campbell, D., Craven, B. and Shrivives, P. (2003), "Voluntary social reporting in three FTSE sectors: a comment on perception and legitimacy", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 16 No. 4: 558-581.

عامة والاجتماعي بصفة خاصة، بالإضافة الى أنها تفتت الانتباه الى ان تبني الشركات في الواقع الفعلي نمط محدد للإفصاح المحاسبي الاختياري لا يتم بشكل جزافي Haphazard، بل قد تحكمه دوافع اقتصادية، وهو ما يفتح الطريق امام آفاق بحثية جديدة تركز على هذا الجانب.

قائمة المراجع

أ - المراجع العربية:

- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)، " نظرية المحاسبة " الطبعة الاولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
- الهباش، مريع سعد و ابراهيم، عوض السيد (٢٠١٥) "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة: دراسة تطبيقية"، *مجلة الإدارة العامة*، مج ٥٥، ع ٤: ٧٩١-٨٣١.
- بدوي، محمد عباس (٢٠٠٤)، " الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية"، *مجلة المال والتجارة*، ع ٤١٧: ٢٠-٣٦.
- حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد (٢٠١٤)، " اطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي وانعكاساتها على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية " *مجلة الفكر المحاسبي*، مج ١٨، ع ١: ٢٣٧-٣٠٨.
- يوسف، حنان محمد اسماعيل (٢٠١٦)، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وادائها المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، *مجلة الفكر المحاسبي*، مج ٢٠، ع ١: ٣٥٣-٣٩٦.

- Cheng, S., Lin, Z. and Wong, W. (2015), " Corporate social responsibility reporting and firm performance: evidence from China", *Journal of Management and Governance* (on- line), Accessed November 14, 2016, DOI 10.1007/s10997-015-9309-1
- Choi, J., Sami, H. and Zhou, H. (2010), " Ownership structure and information asymmetry ", *China Journal of Accounting Research*, Vol. 3No. 1: 13-50.
- Connelly B. L., Certo, S. T., Ireland, R. D. and Reutzel, C. R. (2011)," Signaling theory: a review and assessment", *Journal of Management*, Vol. 37 No. 1: 39-67.
- Cormier, D., Aerts, W., Ledoux, M-J. and Magnan, M. (2009)," Attributes of social and human capital disclosure and information asymmetry between managers and investors", *Canadian Journal of Administrative Sciences*, Vol. 26 No. 1: 71-88.
- Dienes, D., Sassen, R. and Fischer, J. (2016) " What are the drivers of sustainability reporting? A systematic review", *Sustainability Accounting and Policy Journal*, Vol. 7 No. 2: 154-189.
- Guan, J. and Noronha, C. (2013), "Corporate social responsibility reporting research in the Chinese academia: a critical review", *Social Responsibility Journal*, Vol. 9 No. 1: 33-55.
- Habbash, M. S. (2017), " Corporate social responsibility disclosure, financial performance and firm value: the case of Saudi Arabia", *Arab Journal of Administrative Sciences*, Vol. 24, No.1: 81-105.
- Husam, B. and Khaled, H. (2012)," Does asymmetric information drive UK dividends propensity?", *Journal of Applied Accounting Research*; Vol. 13 No. 3: 284-297.
- Jitaree, W. (2015), "Corporate social re-sponsibility disclosure and financial performance:evidence from Thailand", PhD thesis. School of Accounting, Economics and Finance, University of Wollongong, Australia.
- Julie, C., Norziana, L. and Muftah, N. (2011), " Voluntary disclosure research: Which theory is relevant", *The Journal of Theoretical Accounting Research*; New Rochelle, Vol. 6 No.2: 77-95.
- Kai, L. and Xinlei, Z. (2008), "Asymmetric Information and Dividend Policy", *Financial Management*; Tampa, Vol. 37 No.4: 673-694.
- Kloviene, L. and Speziale, M.-T. (2014), "Sustainability reporting as a challenge for performance measurement: literature review", *Economics and Business*, Vol. 26: 44-53.
- Margolis, J. D., Elfenbein, H. A. and Walsh, J. P. (2009), " Does it pay to be good... and does it matter? A meta-analysis of the relationship between corporate social and financial performance", *Working Paper*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1866371>
- Matsumura, E., Prakash, R. and Vera-Munoz, S. (2014), "Firm- value effects of carbon emissions", *The Accounting Review*, Vol. 89 No. 2: 695-724.
- Mohamed, A. Omran and Ahmed, M. El-Galfy (2014), "Theoretical perspectives on corporate disclosure: a

- critical evaluation and literature survey", *Asian Review of Accounting; Bingley*, Vol. 22 No.3: 257-286.
- Morris, R. D. (1987), "Signalling, Agency theory and accounting policy choice", *Accounting and Business Research*, Vol. 18, No. 69: 47-56.
 - Nelling, E., and Webb, E. (2009), "Corporate Social responsibility and financial performance: the virtuous circle revisited", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 32 No. 2: 197-209.
 - Nguyen, B.T., Tran, H. T., Le, O.H., Nguyen, P. T., Trinh, T. H. and Le, V. (2015), "Association between corporate social responsibility disclosures and firm value- empirical evidence from Vietnam", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 5 No. 1: 212-228.
 - Oeyono, J., Samy, M. and Bampton, R. (2011), "An examination of corporate social responsibility and financial performance", *Journal of Global Responsibility*, Vol.2 No. 1: 100-112.
 - Omar, B. F., Alshaar, E. M. and Zolom, N. O. (2014), "Influence of corporate social responsibility disclosure on financial performance for public listed Jordanian corporations", *Managerial Sciences Studies*, Vol.41 No.2: 240-258.
 - Perez, A. (2015), "Corporate reputation and CSR reporting to stakeholders", *Corporate Communications: An International Journal*, Vol . 20 No. 1: 11-29.
 - Peters, R. and Mullen, M. R. (2009), "Some evidence of the cumulative effective of corporate social responsibility on financial performance", *The Journal of Global Business Issues*, Vol. 3 No. 1: 1-15.
 - Singh, S. (2014), "Impact of corporate social responsibility (CSR) disclosure on financial performance of firms in UK.", Master Thesis, School of Management and Governance, University of Twente, The Netherlands.
 - Uwuigbe, U. and Egbide, B. (2012), "corporate social responsibility disclosures in Nigeria: A Study of listed financial and non- financial firms", *Journal of Management and sustainability*, Vol.2 No.1: 160- 169.
 - Wibowo, A. J. (2012), "Interaction between Corporate Social Responsibility Disclosure and Profitability of Indonesia Firms ", UMT 11th International Annual Symposium on Sustainability Science and Management 09th – 11th July 2012, Terengganu, Malaysia.
 - Yusoff, H., Mohamad, S. S. and Darius, F. (2013), "The Influence of CSR Disclosure Structure on Corporate Financial Performance: Evidence from Stakeholders' Perspectives", *Procedia Economics and Finance*, Vol. 7: 213 – 220.

ملحق رقم (١) مؤشر المسؤولية الاجتماعية المستخدم

م	العنصر	التعريف	القياس
١	SPONSOR	الرعاية الرياضية	القيمة ١ لو كان لدى الشركة رعاية رياضة وصفر بخلاف ذلك.
٢	DONATION	التبرعات لمنظمات خيرية	القيمة ١ عند وجود معلومات عن تبرعات لمنظمات خيرية وصفر بخلاف ذلك.
٣	SUPPORT	الدعم لحملات التوعية	القيمة ١ لو كانت الشركة تدعم الحملات التوعوية وصفر بخلاف ذلك.
٤	CSRnumb	عدد برامج المسؤولية الاجتماعية	القيمة ١ عند وجود برنامج مسؤولية اجتماعية أو أكثر، وصفر بخلاف ذلك.
٥	CSRown	وجود برنامج مسؤولية اجتماعية خاص	القيمة ١ عند وجود برنامج مسؤولية اجتماعية خاص وصفر بخلاف ذلك.
٦	HSEmply	برنامج صحة وسلامة الموظفين	القيمة ١ عند وجود برنامج صحة وسلامة الموظفين وصفر بخلاف ذلك.
٧	TRAINEmply	برنامج تدريب للموظفين	القيمة ١ عند وجود برنامج تدريب للموظفين وصفر بخلاف ذلك.
٨	DISABLEmply	برنامج لتوظيف المعاقين	القيمة ١ عند وجود برنامج لتوظيف المعاقين وصفر بخلاف ذلك.
٩	HUMANR	برنامج لرعاية حقوق الإنسان	القيمة ١ عند وجود برنامج لرعاية حقوق الإنسان وصفر بخلاف ذلك.
١٠	CHILDL	برنامج مكافحة عمل الأطفال	القيمة ١ عند وجود برنامج مكافحة عمل الأطفال وصفر بخلاف ذلك.
١١	INTERNSH	برنامج للتدريب الداخلي	القيمة ١ عند وجود برنامج للتدريب الداخلي وصفر بخلاف ذلك.
١٢	SCHOLARSHIP	برنامج منح دراسية	القيمة ١ عند وجود برنامج منح دراسية وصفر بخلاف ذلك.
١٣	TALENT	المساهمة في تنمية المواهب	القيمة ١ عند المساهمة في تنمية المواهب وصفر بخلاف ذلك.
١٤	WOMENemp	برنامج لتوظيف المرأة	القيمة ١ عند وجود برنامج لتمكين وتوظيف المرأة وصفر بخلاف ذلك.
١٥	UNEMPL	برنامج لتقليل البطالة	القيمة ١ عند وجود برنامج لتقليل البطالة وصفر بخلاف ذلك.
١٦	CSRcomm	لجنة للمسؤولية الاجتماعية	القيمة ١ عند وجود لجنة للمسؤولية الاجتماعية وصفر بخلاف ذلك.
١٧	CSRreprt	تقرير المسؤولية الاجتماعية	القيمة ١ عند وجود تقرير للمسؤولية الاجتماعية وصفر بخلاف ذلك.

المصدر: (الهباش، ٢٠١٥، ص ٨١٥ ؛ Habbash, 2017, p.101).